

الأزمة الاقتصادية وحلها عند سيدنا يوسف عليه السلام

((دراسة تطبيقية في ليبيا))

اطروحة علمية

مقدمه لاستيفاء بعض شروط الحصول على درجة الدكتوراه

في قسم الاقتصاد الاسلامي بكلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية



اعداد الطالبة

سهام محمد علي المقدمي

رقم القيد / F43318030

كلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية

سورابايا

2020م

موافقة المشرف علي الاطروحة

الموافقة من طرفي المشرف والمشرف المساعد

بعد الاطلاع وإجراء التعديلات اللازمة على هذه الأطروحة المقدمة من الطالبة
سهام محمد علي المقدمي ، وافق المشرف والمشرف المساعد على تقديمها للمناقشة

المشرف



الاستاذ الدكتور برهان جمال الدين

المشرف المساعد



الدكتورة إيكافونيا فوزية

موافقة لجنة المناقشة

تمت مناقشة هذه الأطروحة المقدمة من الطالبة سهام محمد علي المقدمي في المناقشة المفتوحة في 26 أكتوبر 2020م أمام لجنة المناقشة التي تتكون من:

1. الدكتور محمد لطائف غزالي
..... (رئيسا مناقشا)
2. الدكتور محمد عارف
..... (كاتبا ومناقشا)
3. الأستاذ الدكتور برهان جمال الدين
..... (مشرفا ومناقشا)
4. الدكتورة إيكما يونيا فوزية
..... (مشرفا ومناقشا)
5. الأستاذ الدكتور السيد عقيل حسين عقيل
..... (مناقشا)
6. الأستاذ الدكتور أبو يزيد
..... (مناقشا)
7. الدكتور احمد امام ماوردي
..... (مناقشا)

سورابايا ، 2020/10/31م

عميد الكلية



الأستاذ الدكتور: أسودي



رقم التوظيف: 19600412199403100

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالاتي:

الاسم: سهام محمد علي المقدمي.

رقم القيد : F43318030

المرحلة : الدكتوراه

الجهة : كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الاسلامية الحكومية سورابايا

عنوان الرسالة : الأزمة الاقتصادية وحلها عند سيدنا يوسف عليه السلام

(دراسة تطبيقية في ليبيا)

أقر بأن هذه الرسالة بكافة أجزائها أحضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضيع

منقولة عزوت إلى مصادرها .

هذا ، وحرر هذا الإقرار بناء على رغبتى الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك .

سورابايا 2020/10/01م

الطالب المقر / سهام محمد علي المقدمي



سهم



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA
PERPUSTAKAAN

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300

E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama : SEHAM MOHAMED ALI MAGHADMI
NIM : F43318030
Fakultas/Jurusan : D0ktor Ekonomi Syariah
E-mail address : smaghadmi@yahoo.com

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah:

Sekripsi Tesis Desertasi Lain-lain (.....)

Yang berjudul :

الأزمة الاقتصادية وحلها عند سيدنا يوسف عليه السلام

((دراسة تطبيقية في ليبيا))

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara *fulltext* untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya, 01/10/2020
Penulis

Seham Mohamed Ali Maghadmi

19	الدراسات السابقة
27	منهجية البحث
36	هيكل البحث
الباب الثاني: الأزمة الاقتصادية	
39	الفصل الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية ومراحلها وأسبابها
62	الفصل الثاني: الدورات الاقتصادية في الأزمات
74	الفصل الثالث: التخطيط الاقتصادي والاستراتيجي
الباب الثالث: الأزمة الاقتصادية في ليبيا	
91	الفصل الأول: الأزمة الاقتصادية عند سيدنا يوسف عليه السلام
151	الفصل الثاني: أنواع الأزمة الاقتصادية في ليبيا
الباب الرابع: حل الأزمة الاقتصادية في ليبيا من منظور سيدنا يوسف عليه السلام	
193	الفصل الأول: منهج التخطيط الاقتصادي عند سيدنا يوسف عليه السلام
212	الفصل الثاني: حل الأزمة الاقتصادية الذي قامت بها الحكومة الليبية
242	الفصل الثالث: تطبيق حل الأزمة الاقتصادية عند سيدنا يوسف عليه السلام في ليبيا
الباب الخامس: الخاتمة	
259	الفصل الأول: النتائج
261	الفصل الثاني: النظرية المترتبة على النتيجة
261	الفصل الثالث: التوصيات
263	المصادر والمراجع
286	الملاحق

- 3 - إن مشكلة الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها العالم بين الفينة والأخرى والتي اتخذت طابع الدورية مثل أزمة النظام النقدي الدولي وأزمة الطاقة والخامات وأزمة المديونية الخارجية وأزمة الغذاء والأزمة المالية وأزمة الرهن العقاري الأخيرة وما يترتب عليها من خسائر اقتصادية جسيمة على كافة المستويات الاقتصادية، أمر يجعل من المهم البحث لوجود علاج لهذه الأزمات .
- 4 - كما تحاول الدراسة الخوض في دور سيدنا يوسف عليه السلام الرجل القيادي في إدارة هذه الأزمة وكيفية التخطيط لها وتقديم الحلول الناجحة لمعالجتها والمقومات التي قامت عليها إدارة الأزمة في قصة سيدنا يوسف عليه السلام لحل الأزمة الاقتصادية .
- 5 - تحاول الدراسة الخروج بالدروس المستفادة من تجربة يوسف عليه السلام والاستفادة منها في حل ازمات بعض الدول المحتاجة الي هذه الدروس ونجاحها في الخروج من الأزمة .
- 6 - لم يكن للاقتصاد الليبي مستهدفات واضحة ومحددة طول فترة العقود الاربعة الماضية ، وكانت كل الخطط والبرامج والسياسات المطبقة للرؤية والاستراتيجية المناسبة التي يمكن من خلالها متابعة وتقييم السياسات الاقتصادية المطبقة ، وتصحيح مسارات الاقتصاد علي ضوئها وصولا الي تحقيق الغايات والمستهدفات الاقتصادية المنشودة .
- 7 - العصر الذي نعيش فيه مليء بالأزمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، والحروب والصراعات وما إلى ذلك ، وبمجرد انتهاء الأزمة في بلد ما فإنها تندلع مرة أخرى في بلد آخر ، من حيث المجاعة والبطالة والفقر ... الخ ، وتختلف كل هذه الأزمات التي تصيب العالم في طبيعتها وحجمها وعوامل المنشأ وآليات الخلاص منها ، لذلك من الضروري عدم الرضا في الانتظار حتى تحدث الأزمة ، وبالتالي يجب على كل من يأخذ زمام المبادرة وفقاً للمنظور القرآني المتمثل في سورة يوسف عليه السلام أن يكون لديه خطط وبرامج واستعدادات مسبقة للتعامل مع أي طارئ لاحتواء أضرارها والحد منها ، وتعتبر إدارة الأزمات أحد أهم العوامل التي تقلل من حدوث الأزمات.

- تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة ادارة الازمات من وحي القران الكريم تحتوي في فحوتها صراعات وحوارات وأزمات وابتلاءات وهذه الفحوة كانت جزء في حياة سيدنا يوسف عليه السلام ولكونها مقالة فكان تطرقه للموضوع سطحي جداً .
- تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة مريم امين خضر بعنوان المحن والابتلاءات في سورتي يوسف والقصص في بعض الدروس المستفادة من سورة يوسف .
- تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة رالف شامي واخرون بعنوان ليبيا بعد الثورة في التحديات والفرص في بيان اثر الاقتصاد الليبي واقتراح عدد من الحلول لتعافي الاقتصاد .
- تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة عمر نايل محمد عزام بعنوان منهج التربية الاسلامية في ادارة الازمات في الرجوع الي احكام القران الكريم في معالجة الاساليب والحلول الناجحة في مواجهة الازمات بمختلف انواعها .
- تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة علي محمد فرج النحلي بعنوان الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار في العلاقات الانسانية والتبادل التجاري والازمة الاقتصادية وانعكاساتها كما حدث في مصر والدول المجاورة في القصة .
- 2 - أما بالنسبة الى أوجه الاختلاف هي أن الدراسات السابقة تتحدث في القرآن الكريم عن ادارة الازمات بصفة عامة ومن مختلف الزوايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعن الازمة الليبية ووضعها مع دول الجوار ، وهي دراسات مهمة وفرت للباحثة إطار وتمهيد سهل عليها الدخول في موضوع البحث من الناحية النظرية والناحية المنهجية وتطبيق الدراسة من النتائج المحصلة النهائية .
- الدراسة الحالية تتحدث عن إدارة الازمات الاقتصادية وحلها عند سيدنا يوسف عليه السلام وتطبيقاتها علي ليبيا مع وضع الشأن الاقتصادي الكلي ، أي ان الدراسة الحالية اختصت بالازمات الاقتصادية التي تمثلت في معرفة كيفية حل الازمة الاقتصادية من حيث مراحلها والتخطيط لها .
- هذه الدراسة تقدم علاجات حديثة للازمات الاقتصادية من حيث المقومات والاستراتيجيات والخطط التي قدمها يوسف عليه السلام لحل الازمة الاقتصادية والدروس المستفادة في حل الازمات

ب - المشكلة : إنها حالة من التوتر وعدم الرضا الناجم عن بعض الصعوبات التي تعيق تحقيق الأهداف. تصبح ملامح المشكلة واضحة إذا لم يتم تحقيق النتائج المطلوبة؛ لذلك فهي السبب الرئيسي لحدوث حالة غير مرغوب فيها؛ وبدلاً من ذلك فإنها تصبح مقدمة لأزمة إذا اتخذت مساراً معقداً ، يصعب من خلاله التنبؤ بالنتائج بدقة. في الواقع ، تعد الأزمات من المشاكل الأساسية والقوية والحادة التي يتم الشعور بمشاعر العواطف والضغط من أجلها ، ويهدد استمرار هذه المشاكل بقاء المنظمة ويقضي على أهدافها ورسالتها ورؤيتها، أي أن العلاقة بين المشكلة والأزمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً، قد تكون المشكلة هي سبب الأزمة ، لكنها ليست الأزمة نفسها.

والأزمة هي حدث مفاجئ غير متوقع مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معه ومن ثم ضرورة البحث عن وسائل وطرق لإدارة الموقف بشكل يقلل أثاره ونتائجه السلبية وايضا هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم تتميز بقصور الفرد في مواجهتها باستخدام طرق حل المشكلات .

ج - الصدمة: إنه شعور حاد مفاجئ، ناجم عن حادث غير متوقع، ويجمع بين الغضب والاستغراب والخوف، لذلك يمكن القول أن الصدمة هي أحد الأعراض الرئيسية التي تسببها الأزمة، وتحدث عندما تنفجر الأزمة فجأة دون سابق إنذار أو إنذار، يتطلب التعامل معها استيعاب تأثيرها، في أقصر وقت ممكن للوصول إلى جوهر ما نتج عنها، على عكس التعامل مع الأزمة التي تتركز في وجه جوهرها. أيضا ، الشعور بالصدمة سريع وعاجل ، يختفي ويختفي بسرعة.

د - الكارثة: هي كارثة بمعنى الحزن وهي التي تسبب الألغام الشديدة، أما بالنسبة لقاموس أكسفورد، فقد تم تعريف الكارثة بأنها حدث يتسبب في دمار واسع ومعاناة عميقة ، وهو سوء حظ كبير. وبالمثل ، تعد الكارثة واحدة من المفاهيم الأكثر ارتباطاً بالأزمات ، وقد تؤدي إلى أزمة ، لكنها ليست أزمة في حد ذاتها ، وتعتبر الكارثة عن موقف مدمر حدث بالفعل وأدى إلى إلحاق الضرر بالحياة أو المواد أو كليهما . وقد عرّفه البعض على أنه حدث فظيع يؤثر على قطاع من المجتمع أو المجتمع ككل بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية ، ويؤدي إلى الارتباك والعيب

أطراف مختلفة وبين مستويات متعددة، بينما تبدأ الأزمة وتنتهي بسرعة وتترك وتختلف وراءها مجموعة من النتائج.

و - الخلاف: يشير إلى حالة من التناقض والمعارضة، وحالة من عدم تطابق في الشكل أو المحتوى. يعتبر النزاع في كثير من الأحيان أحد الأسباب الرئيسية للأزمة ، أو أحد جوانب تعبيرها أو مصدرًا لظهورها واستمراريتها ، لكنها ليست الأزمة نفسها .

ثانياً: معايير وأسس تصنيف الأزمات.

تتضاعف مفاهيم الأزمات بتعدد المدارس الفكرية، لكنها تقترب نظرياً وتفسيرها، حيث يصعب تحديد مفهوم الأزمة نتيجة لطبيعتها الشاملة واتساع نطاق استخدامها. فضلاً عن الاستخدامات المختلفة والسياق الذي يطبقه الكتاب والباحثون في دراسة الأزمات ، والخطوة الأولى للإدارة السليمة للأزمة هي تحديد طبيعة أو نوع الأزمة ، ولكن تحديد نوع الأزمة ليس عملية سهلة ، لأن الأزمة أي أزمة بطبيعتها تنطوي على العديد من الجوانب الإدارية والاقتصادية والبشرية والجغرافية والسياسية المتشابكة ، وبالتالي فإن تعدد وتنوع التصنيفات يختلف باختلاف المعايير المتعددة المستخدمة في عملية تحديد أنواع الأزمات.

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأزمات استناداً إلى المعايير التالية:¹⁸

أ - الأزمات وفقاً لنوعها ومضمونها: هناك أزمة تحدث في المجال الاقتصادي والسياسي ، وما إلى ذلك ، ووفقاً لهذا المعيار ، قد تظهر أزمة بيئية ، أو أزمة سياسية ، أو أزمة اجتماعية ، أو أزمة إعلامية ، أو أزمة اقتصادية ، وداخل كل نوع قد تظهر تصنيفات مثل الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية وهكذا .

ب - الأزمات وفقاً لنطاقها الإقليمي : يؤدي استخدام المعيار الجغرافي إلى ما يعرف بالأزمات المحلية التي تقع في نطاق جغرافي محدود أو ضيق ، كما يحدث في بعض المدن أو المحافظات النائية

¹⁸ احمد محمد جلال ، إدارة الأزمات المالية ، (عمان - الاردن : دار خالد اللحاني للنشر والتوزيع ، د . ط ، 2016) ، 25-

يعتقد بعض الاقتصاديين أنه لا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفرًا، ونظام الفائدة يؤدي إلى تركيز الأموال في أيدي قلة سوف تسيطر على الثروة ، وهذا الذي قاله آدم سميث أبو الاقتصاديين على حد رأيهم، ويعتقدون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة لأنه يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار .

د - يعتمد النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام لجدولة الديون بمعدل فائدة مرتفع ، أو استبدال قرض سداد بقرض جديد بسعر فائدة اعلى ، وهذا يضع أعباء إضافية على المقترض المدين الذي تخلف عن السداد بسبب ارتفاع سعر الفائدة.

هـ - يعتمد النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية ، التي تعتمد أساسًا على المعاملات الورقية الوهمية القائمة على الاحتمالات ، ولا تؤدي إلى أي عمليات تبادل فعلي للسلع والخدمات ، فهي نفس المقامرین و الرهانات القائمة على الحظ والقدر والمصير ، والأهم من ذلك كله ، تعتمد على ائتمانات من المصارف في شكل قروض ، عندما تأتي الرياح السفن غير المفهومة (الرياح بما لا تشتهي السفن) تنهار كل شيء ، وتحدث الأزمة المالية.

و - السلوك السيئ لمؤسسات الوساطة المالية ، والتي تستند إلى إغراء من يحتاجون إلى قروض عن طريق الغش والغرور والجهل في الحصول على قروض من المؤسسات المالية ، وطلب عمولات عالية في حالة المخاطرة والذي يحمل كل هذا هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة ، وهذا ما حدث بالفعل ، والذي يؤدي في النهاية إلى أزمة.

ز - التوسع والتطبيق المفرط لبطاقات الائتمان بدون ائتمان (السحب على المكشوف) والذي يتحمل تكاليف باهظة وهذا هو سبب الأزمة، وعندما يتعذر على حامل البطاقة سداد ديونه، فقم بزيادة سعر الفائدة عليه وما إلى ذلك. حتى يتم الاستيلاء عليها أو رهن سيارته أو بيته ، وهذا ما حدث بالفعل للعديد من حاملي البطاقات وأدى إلى خلل في ميزانية المنزل وتسبب في أزمة في بعض البنوك الربوية .

إذا كان الادخار ينقذ الأفراد والمجتمعات ما ستخفيه الأيام القادمة من الشدائد والأزمات التي يعلم شدتها ومدتها فقط إلا الله جل جلاله ، وفي الماضي قيل : ادخر درهمك الأبيض ليومك الأسود .

لذلك فإن سيدنا يوسف عليه السلام أدرك خطورة الأمر وتم توجه نداءه اثناء وجوده في السجن للشعب بضرورة انتهاج وتبني سياسة الادخار؛ لأنه أراد أن يكون مبدأ يجب على الجميع أتباعه فقال : في قول الله تعالى : { قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ هُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) } ، وكل آية من الآيات أشارت إلى انتهاج سياسة الادخار وذلك بالأمر عليهم في قوله تعالى :

{ فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ } ، ومع الأخبار عنه في قوله تعالى : { إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) } ، ومعنى تحصنون من الإحصان أي تحقيق الاحراز والادخار .

وفي قول الشعراوي في تفسير الآية الكريمة " ما تحصدونه نتيجة الزرع بجد واجتهاد ؛ فلکم أن تأكلوا القليل منه ، وتركوا بقيته محفوظاً في سنابله ، والحفظ في السنابل يعلمنا قدر القرآن وقدره من أنزل القرآن سبحانه الله جل جلاله وما آتاه الله جل جلاله لسيدنا يوسف عليه السلام من علم في كل نواحي الحياة ، من اقتصاد ومقومات التخزين ، وغير ذلك من عطاءات الله ، فقد أثبت العلم الحديث أن القمح إذا خزن في سنابله ؛ فتلك حماية ووقاية من السوس " ⁵⁸.

هنا سيدنا يوسف عليه السلام علم البشرية لأول مرة قانون الادخار ، وكيف تتم الاستعدادات في زمن الازدهار حتى ولو استغرقت فترة زمنية طويلة من المصاعب والشددة والتي قد يطول زمنها ، وهل سمعت البشرية قبل ذلك وبعدها عن خبير يعد الناس للأزمة قبل بوادها بسبع سنوات .

يقول الصلابي ⁵⁹: " إن الذي يخطط له سيدنا يوسف عليه السلام هو مضاعفة الإنتاج وتقليل الاستهلاك ، لأن الأزمات والظروف الاستثنائية تحتاج إلى سلوك استثنائي ، ولأن سلوك الناس في

⁵⁸ محمد متولي الشعراوي ، *خواطر الشعراوي* ، (مصر: مكتبة مصطفى الإلكترونية ، ج 11) ، 6977 .
⁵⁹ علي محمد الصلابي (مواليد 1963 ، بنغازي بليبيا) ، فقيه ، وكاتب ، ومؤرخ ، ومحلل سياسي ليبي. له العديد من المؤلفات منها لإمام الغزالي وجهوده في حركة الإصلاح. مناصرة النبي صلى الله عليه وسلم - الجدل الثقافي. سلطان العلماء - الإمام العز بن عبد السلام. حصل على درجة الإجازة العالمية (الليسانس) من كلية الدعوة وأصول الدين من جامعة المدينة المنورة بتقدير ممتاز وكان الأول على دفعته عام 1413/ 1414 هـ الموافق 1992 / 1993 م. ونال درجة الماجستير من جامعة أم درمان الإسلامية.

بشكل عام لمنع للاحتكار والاحتيايل والغش وزيادة الأسعار ... بحيث يكون انصافاً للجميع ، والدليل على ذلك في قول الله تعالى : { قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْم } (55) وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ } (56) ⁷⁶.

ونذكر نماذج من هذه الرقابة في عدة نقاط منها:

- 1 - مراقبة والأشرف على الأوزان والمكاييل في قول الله تعالى: { أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ } ⁷⁷.
 - 2 - مباشرة تجهيز الجهاز كما قول الله تعالى: { وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ } ⁷⁸.
 - 3 - التحقق من الأوعية وتفقدته بنفسه في قول الله تعالى: { فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ } (76) ⁷⁹.
 - 4 - مباشرته لعملية المعاوضة والاكتيال في قول الله تعالى : { فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَانَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ } (88) ⁸⁰.
 - 5 - يتطلب تنفيذ خطة السبع السنوات والتي سميت بالخطة السبعية الثانية متابعة دقيقة ، والمتابعة من الامور والمسائل المهمة للتخطيط من أجل نجاح أي خطة عامة للدولة . ⁸¹
- هـ - **وظيفة الأيدي العاملة لمواجهة الأزمة. ((توظيف))**

سيدنا يوسف عليه السلام جند طاقات شباب لمساعدة في مواجهة الأزمة ؛ لانهم الأكثر قدرة والأكثر كفاءة في تنفيذ الخطة ، ثم تعبئة الأوعية بالقمح وحملها وبيعها وكذلك ضمان أمن حدود البلاد وحراسة المخازن والسهر عليها ... كل هذا يحتاج إلى أيدي عاملة ونشطة وفعالة وقوية وكفاء

⁷⁶ "القرآن" ، 12 : 55-56 .

⁷⁷ "القرآن" ، 12 : 59 .

⁷⁸ "القرآن" ، 12 : 59 .

⁷⁹ "القرآن" ، 12 : 76 .

⁸⁰ "القرآن" ، 12 : 88 .

⁸¹ الحليسي ، المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف عليه السلام ، 324 .

- 7 - يجب على الدول والحكومات توفير مخازن واحتياطات هائلة لشعوبها سواء بالعملة أو الغذاء كالقمح والسكر والزيت وغيره من المواد الأساسية الأخرى استعداداً للأزمات والكوارث التي ستحلق بهم .
- 8 - ينبغي أن يكون لدى الدول والحكومات خطط وأبعاد مستقبلية واضحة تنطوي على كل الاحتمالات الإيجابية والسلبية حتى لا تتفاجأ بواقع صعب.
- 9 - على الدول الصديقة أن تضع ميزانياتها الاحتياطية التي تنفقها لخدمة الشعوب المجاورة والصديقة أو الإنسانية بشكل عام في حالة الأزمات والكوارث، مثل ما فعله سيدنا يوسف عليه السلام من خلال تقديم المساعدات إلى الدول المجاورة في وقت الأزمة .
- 10 - ينبغي للأفراد والمجتمعات أن يساعدوا حكوماتهم وبلدانهم على النحو الأمثل بعد مرحلة الأزمة ، من خلال تحمل كل شخص مسؤول عن بناء ، وليس تعطيل الأمن ، ومضاعفة الإنتاج والمثابرة ، وعليهم ضمان أن تكون خطط القيادة الإدارية للأزمة قائمة في تنفيذها.
- 11 - التخطيط والتنظيم والتوجيه وفرض الرقابة والتوزيع العادل للموارد الطبيعية، والاستعداد للأزمة هي الطريقة الأضمن للتغلب على أفضل الأزمات الاقتصادية .
- 12 - إن الاستعداد للعواصف يسبق حدوثها، ويكون التوقع والاستشفاف أهم من العلاج، وليس من الحكمة أن يكون استشراف المستقبل بالرؤى والأحلام، خاصة مع توافر الأدوات المساعدة في التوقع .
- 13 - إن علاج الأزمات يجب أن يتم الشروع فيه قبل وقوعها، حيث تتوفر الأدوات، وإلا ما الفائدة من الرغبة في بدء العلاج عندما لا توجد الموارد المساندة لذلك ، لذلك فإن الاقتصاد والتوفير يجب أن يكون سلوكاً أصيلاً حيث الإسراف هو الاستثناء.
- 14 - أهمية تولي القوي (علماء ومعرفه) والأمين (خلقاً وأمانة وإخلاصاً) المسؤوليات العامة .

4 - ضعف الإدارة الحكومية: إن السيطرة على عائدات النفط على إيرادات الميزانية هي دليل على ضعف الإدارة العامة للحكومة ، وهذا يتجسد في ضعف الجهاز الضريبي والجهاز الجمركي ، لذلك لا يبدو أن هناك جهودًا واضحة وفعالة في جمع الإيرادات السيادية والمحلية بجميع أنواعها.

5 - سوء الإدارة وظاهرة هدر المال العام : شهدت السنوات الأخيرة تبني سياسات مالية توسعية وتسامح غير مسبوق مع المال العام ، مع تغلغل واسع النطاق في القوانين التي تزامنت مع ظاهرة عدم الاستقرار الإداري في هيكل الإدارة الحكومية (الوزارات وما شابهها) منذ سبعينيات القرن الماضي ، ومما أدت هذه الظواهر إلى انتشار الرشوة والمحسوبية وضعف الأداء أو نقص وانعدام الشفافية وسوء الإدارة وسوء الخدمات التعليمية والصحية ، حيث أدت الإدارة الضعيفة إلى ضعف الخدمات التعليمية والصحية مقارنة بالعالم المتقدم ، وهذا بدوره أدى إلى المزيد هدر الأموال العامة المثلة في العلاج لعدة عقود.

6- ضعف أداء السياسات الاقتصادية : يتجسد الأداء الضعيف للسياسة الاقتصادية في فشل هذه السياسات في تحقيق أهدافها ، وعدم فعالية أدواتها المختلفة ، فلا شك في أن الأداء الضعيف للسياسة الاقتصادية هو نتيجة طبيعية للارتباك ، الضبابية ، عدم وجود رؤية واضحة لمستقبل الاقتصاد ، وعدم تناسق السياسات الاقتصادية فيما بينها حيث لا توجد أهداف ومعالم واضحة ومشتركة بالنسبة للسياسات الاقتصادية ، يعمل كل منها بمعزل عن غيره.

7- مساهمات ضعيفة من القطاعات غير النفطية: حيث بقيت مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات منخفضة للغاية، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي خلال الفترة الماضية حوالي 2.7٪ و قطاع الصناعة 2.2٪ ، و قطاع الخدمات العامة 22.5٪ وتميزت معدل نمو القطاعات غير النفطية أيضًا بانخفاضها .

8 - تدني حجم وإنتاجية رؤوس الأموال: تشير البيانات إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني انخفاضًا واضحًا في حجم وإنتاجية رأس المال المستثمر في القطاعات غير النفطية ، نظرًا لضعف التنفيذ أو التشغيل السيئ لمختلف الاستثمارات التي تمت وخاصة في مشاريع القطاع العام ، ونتيجة لسياسات

النظام السابق في امتلاك وسائل الإنتاج ، انخفضت مساهمة القطاع الخاص في إنتاج وتكوين رأس المال الثابت المحلي وأصبح دوره محدودًا في النشاط الاقتصادي ، في ضوء دائرة القطاع العام والأخذ في الاتساع وسيطرتها على الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، خاصة خلال الثمانينات .

9 - ضعف أداء القطاع المصرفي: يعاني القطاع المصرفي من العديد من المشكلات ، وأهمها ضعف دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية ، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلاد ، وتضخم السيولة في القطاع المصرفي ، وأدوات إدارة السيولة المحدودة وضعف أو عدم الاستفادة منها في خدمة الاقتصاد الوطني .

10 - مشكلة التضخم: يعاني الاقتصاد الليبي من ارتفاع سنوي في المستوى العام للأسعار ، حيث بلغ متوسطه 9.5٪ خلال عام 2012 ، ويعود سبب التضخم إلى مجموعة من العوامل ، بعضها يتعلق بجانب الطلب و البعض الآخر يتعلق بجانب العرض ، على الرغم من عدم اتخاذ خطوات فعالة لتحقيق الاستقرار على المستوى العام للأسعار .

11 - نقص الموارد البشرية المدربة والعمال المهرة: يعاني الاقتصاد الليبي الذي يبلغ عدد سكانه قليلاً ، من نقص واضح في العمال المهرة والمدربين ، حيث انخفضت نسبته في إجمالي المعروض من العمالة وفي إجمالي السكان أيضاً ، ويعتبر المجتمع الليبي مجتمعاً شاباً ، حيث ترتفع نسبة الشباب في سن العمل ، ويزيد معدل الإعاقة أيضاً نظراً لحجم الأسرة الليبية الكبير نسبياً .

12 - ظاهرة البطالة: يعاني الاقتصاد الليبي من ظاهرة البطالة ، وهي نتيجة مؤكدة لعجز القطاعات الاقتصادية المختلفة عن استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل في مختلف المناطق مع عدم وجود سياسات اقتصادية موجهة نحو تخفيف هذه المشكلة ، يعاني الاقتصاد الليبي أيضاً من انتشار البطالة المقنع الذي يمثل عدد العاملين في الهيئات الحكومية والوحدات الإدارية ، والكفاءة المنخفضة في توفير الخدمات العامة ومعدلات الأداء المنخفضة والإنتاجية فيها .

13 - انخفاض مستوى الرفاهية وانتشار الفقر: يعاني الليبيون من مستويات منخفضة من الدخل ، ومستويات منخفضة من الرفاهية الاقتصادية للعديد من الأفراد والأسر ، الذين أصبحوا على

مستوى الفقر ، بسبب سوء الإدارة المالية للدولة ، وإلى ركود الرواتب لفترة طويلة في ضوء ما يعرف بالقانون رقم (15) لسنة 1981 ميلادي واللجوء إلى اتباع سياسات الدولة الراعية ، والتي تنص على السلع والخدمات وفرص العمل ، وكذلك اتباع السياسات العينية للسلع ، والتسرب المصاحب في الدعم ، وبالتالي عدم تحقيق أهدافه.

14- الخلل في توزيع الدخل: في الاقتصاد الليبي ظهرت ظاهرة الخلل في توزيع الدخل بين السكان بشكل عام ، حيث ظهرت الاختلافات الطبقيّة في المجتمع الليبي ، فهناك طبقة تعيش في رفاهة وغنى ، وتستحوذ على معظم الدخل ، وعددها قليل من عدد السكان ، وطبقة تشكل نسبة كبيرة من عدد السكان تعاني من تدهور مستوى معيشتها ، وفي الوقت نفسه لا توجد طبقة وسطى تقريباً في المجتمع ، حيث انحسرت هذه الطبقة لأنها مستهدفة بالسياسات الاقتصادية المناسبة الضرورية لتنميتها وحفظها.

15- القدرات الإدارية والتقنية والإنتاجية متخلفة: من الملاحظ أن القدرات الإدارية والتقنية متأخرة في مختلف القطاعات والاختناقات الناتجة عن عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب وإدارة مثل هذه المشروعات الكبيرة في مجتمع لم يصل بعد إلى درجة النضج المناسبة في المجالين الإداري والتنظيمي . .

16- ضعف الحافز على الاستثمار: نتيجة لضعف الثقة في الاقتصاد لأسباب تاريخية متراكمة مثل الزحف على مؤسسات القطاع الخاص ، وطريقة تغيير العملة ، وفرض قيود كمية على واردات متطلبات التشغيل والخدمات التقنية ، وعدم احترام قانون العمل والقانون التجاري من قبل القطاعين العام والخاص ، وانخفاض استغلال القدرات الإنتاجية في الأنشطة غير النفطية.

17- ضعف السيطرة على المعابر الحدودية: خلال الفترة الأخيرة ، انتشرت ظاهرة الفوضى في المعابر الحدودية ، دون استثناء ، وهي استمرار تهريب البضائع والوقود والنحاس والخردة وغيرها من البضائع المحظورة ، والهجرة غير الشرعية رغم وجود قوانين وقرارات تمنع ذلك ، واستمر غياب التطبيق الصحيح للوائح الجمركية ، بما يضمن تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية الرئيسية.

18- عدم وجود مناطق لمزاولة الأنشطة الاقتصادية: يعتبر الاستحواذ على الأرض من أهم العقبات التي تواجه ممارسي الأنشطة الاقتصادية ، خاصة في ضوء عدم وضوح السياسات واللوائح والإجراءات الحكومية المتعلقة بإدارة الأراضي وتطويرها ، وغياب دور الحكومة في توفير الأراضي في مواقع متميزة توفر خدمات البنية التحتية المتكاملة للاستخدام الصناعي والتجاري (الخطط الصناعية والمناطق التجارية).

19- ضعف البنية التحتية والهيكلة القانوني للقطاع الخاص: عانى القطاع الخاص من العديد من الممارسات الخاطئة المتمثلة في عدم المساواة في الفرص والتهميش والإقصاء المتعمد وغياب بيئة قانونية مناسبة لنشاطه ، مما أدى إلى وجود قطاع خاص متردد وغير ناضج ، يعمل في بيئة غير مناسبة ، وبالتالي أصبح غير قادر على المساهمة بفعالية في توفير فرص العمل ، وزيادة الإنتاج والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

20- مشكلة الاقتصاد غير الرسمي: تزايد ظاهرة الأنشطة الاقتصادية خارج القطاع الرسمي ، حيث يقدر نشاط الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40٪. على الرغم من أن القطاع غير الرسمي يساهم في معالجة العديد من الاختناقات الناتجة عن السياسات الاقتصادية ، إلا أنه له آثار سلبية على الاقتصاد ، وأهمها الممارسات غير القانونية التي لها تأثير مباشر على الدخل والإنتاج ، وصعوبة تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه الموارد، وكذلك الحجم المتزايد للقطاع غير رسمي يعد مؤشر من مؤشرات التخلف.

21- مشكلة التشريعات غير العادلة: نظرًا لأن العديد من القوانين والقرارات قد تم تكييفها وفقًا لأهواء النظام السابق ، فقد لجأ العديد من الأشخاص "الطبيعيين والقانونيين" إلى التهرب من تلك التشريعات بطرق مختلفة ، مما أدى إلى ترسيخ الفساد الإداري والمالي ، في القطاعين العام والخاص. لذلك ، من الضروري ، في المرحلة المقبلة ، مراجعة هذه التشريعات التي أعاققت عملية تنمية الاقتصاد الليبي.

3 - ضعف وتدهور الأداء الحكومي ما بعد 2011 على مستوى صناعة القرار حيث توالى على البلد حكومات تفتقر لأبسط متطلبات الإدارة الرشيدة في التخطيط المالي والاقتصادي ما أنتج جملة من الإجراءات والقرارات العسوية الغير مدروسة والتي أثرت مباشرة في الوضع المالي والاقتصادي على المدى القريب والبعيد مثل قرارات التعيينات العشوائية الجديدة، والايضاد للخارج، والعلاج، والمنح، وكلها حملت الميزانية العامة للدولة أعباء إضافية كبيرة، زد على ذلك قرارات زيادة المرتبات لبعض القطاعات الحكومية بدون دراسة مثل أعضاء الجهات التشريعية والقضائية وديوان مجلس الوزراء والوزارات (وزراء-وكلاء- مستشارون) والرقابة الادارية وديوان المحاسبة وغيرها .

4 - تدني أسعار النفط في الاسواق العالمية التي وصلت في عام 2012 حوالي 110 دولار للبرميل بينما انخفضت في الاعوام 2013 - 2014 - 2015 - 2016 الى متوسط سعر حوالي 45 دولار للبرميل .

5 - عمليات التهريب المستمرة والمتزايدة للسلع المدعومة مثل المحروقات وبعض المواد الغذائية الأساسية مما شكل استنزافاً ظاهراً للثروة الليبية يقدر بملايين الدنانير يوميا وعلى مرأى ومسمع من الجميع سواء في المنافذ البحرية او البرية!

6 - حجم التحويلات بالنقد الأجنبي المستعملة في الواردات حيث بلغت حوالي 23 و 43 و 38 و 22 مليار دينار لبي في سنوات 2012 و 2013 و 2014 و 2015 على الترتيب مقابل تناقص تدريجي في ميزان المدفوعات الليبي حيث سجل عجزاً مقداره حوالي -14 مليار دينار في 2014 وحوالي -7 مليار دينار في 2015 .

7 - التوقف شبه الكامل لتحصيل الأموال من المصادر الأخرى المساندة مثل الضرائب والجمارك ورسوم استهلاك الكهرباء والمياه وبعض الخدمات مقابل الزيادة الملحوظة في حجم الاستهلاك نتيجة الطفرة العشوائية في البناء والانشاءات الجديدة .

8 - استمرار الفوضى والانفلات الأمني وتغول بعض الميليشيات واستعمالها للقوة في الحصول على مطالبات مالية غير شرعية مما أربك المنظومة المالية والإدارية وخلق تشوهات اجبارية فيها .

نتيجة لهذه الحرب المسلحة كانت هناك عواقب على ليبيا كدولة ، حيث أصبح من الصعب بناء دولة موحدة بسبب تقسيم الولاء داخل الدولة بين القبائل والعشائر ، بالإضافة إلى خطوة الوضع الأمني في ليبيا بسبب انتشار السلاح والمواجهات القوات العسكرية بين القبائل والجماعات الارهابية التي وجدت في ليبيا المكان المناسب للنمو والانتشار وذلك راجع لانهايار مؤسسات الدولة الاساسية (الجيش بشكل خاص) ، وبالمثل تأثرت البنية الاجتماعية للمجتمع الليبي ، التي اعتبرت فيها القبيلة النواة الرئيسية، بعد 17 فبراير 2011 شددت القبيلة قبضتها على العمل السياسي البرلماني والجماعي ، مما جعل المجتمع الليبي يدخل في حرب ضد الجميع ، حيث كان له تأثير على الاقتصاد الليبي بشكل كبير ، كما كان له تأثير كبير على الاقتصاد الليبي مع الانهايار منذ 17 فبراير 2011 حتى وصل إلى مستويات منخفضة للغاية ، خاصة بعد أن قصفت قوات حلف شمال الأطلسي المواقع الليبية ، مما أثر على الاستثمار والتنمية في ليبيا دون أن ننسى الحديث عن دور الانخفاض في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 م في تدهور الاقتصاد الليبي ، الذي يعتمد على عائدات النفط بشكل كبير.⁵¹

ومن أبرز أسباب الأزمة الاقتصادية في ليبيا يقول محمد صوان رئيس الحزب العدالة والبناء⁵² "في تقديري أن أكبر مشكلة أصابت الاقتصاد الليبي هي قفل الحقول النفطية واستمرار القفل لأكثر من سنتين، الأمر الذي ترتب عنه خسائر بأكثر من 160 مليار، وهذا طبعاً أجهد وأرهق الاقتصاد الليبي ، وتوقف الشركات الأجنبية عن تنفيذ مشاريع التنمية بسبب عدم الاستقرار الأمني شكل عاملاً آخرًا ، وربما لاحظنا أخيراً ما حصل مع فريق العمل الذي حضر لليبيا لاستكمال محطة أوباري الغازية، حيث تم اختطاف المهندسين بالشركة ولم تستكمل عملها وانسحبت الشركة ، وكذلك كان للقرارات السلبية التي اتخذت في البداية من قبل المجلس الانتقالي أثر سلبي، ومنها قرار

⁵¹ شنوف حياة – غلاب ياسين – سعيدة نور الدين ، "اثر سقوط النظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي" ، (رسالة ماجستير -- كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة التبسي – الجزائر ، 2016) ، 41-42 . انظر رابط الموقع في <http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/masters/politique/politique160007> (2020/02/03).

⁵² حزب العدالة والبناء حزب إسلام سياسي في ليبيا ، يؤمن الحزب بأن الإسلام دين الدولة، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق كل ما يتطلبه العيش الكريم للإنسان، وتمثل مرجعاً في تحديد الأولويات والأهداف والسياسات والاستراتيجيات .

وقدراتهم على التكيف ، ويسعى الكثيرون لتأمين مأوى لهم في المباني والأماكن العامة أو يقيمون مع المجتمعات المضيفة التي تكافح بالفعل من أجل التكيف وتلبية احتياجاتهم الخاصة ، وفي جميع أنحاء البلاد يحتاج 79 في المائة من جميع الأشخاص المتضررين الحماية من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي ترتكبها جميع أطراف النزاع ، وسبب هذا إلى انخفاض فرص الحصول على التعليم وعدم الذهاب الأطفال إلى مدارسهم .

أثر القتال العنيف المستمر والقصف العشوائي للمناطق السكنية بشدة على سلامة وأمن المدنيين في جميع أنحاء البلاد، مما خلق احتياجات كبيرة في مجال المأوى والمواد غير الغذائية ، واضطر ما يقدر بنحو 435,000 الف نازح لمغادرة منازلهم للبحث عن مأوى مؤقت مع عائلات مضيفة ، وفي الشقق المستأجرة والمراكز الجماعية والمباني غير المكتملة ، وكافح العديد من النازحين والمجتمعات المضيفة المتضررة لتحمل نفقات إيجار المسكن الملائم الذي من شأنه أن يمكنهم من العيش في أمان وكرامة ، ونتج هذا عن فقدان سبل العيش، ومحدودية فرص العمل والأنشطة الأخرى المدرة للدخل، والتحديات الكبيرة التي تعوق الوصول إلى الأموال (بما في ذلك نقص السيولة اللازمة لدفع الرواتب من قبل النظام المصرفي)، ونضوب المدخرات في الوضع الحالي ، وهي تلك التي تتعرض لمخاطر الفئات الأكثر ضعفا بسبب خيارات المأوى المحدودة وإجبارهم على الإقامة في ظروف غير مناسبة.⁵⁶

5 - أزمة الأمن الغذائي : نتيجة الحروب والصراعات المسلحة وانعدام الأمن والاستقرار فيها، أدى إلى ارتفاع كبير في أعداد الناس الذين يحتاجون إلى الإغاثة العاجلة والمعونات الإنسانية ، وفي ليبيا فقد بلغ عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة نحو 400 ألف نسمة ، ويفاقم تدفق اللاجئين والمهاجرين بالإضافة إلى النازحين جراء الصراعات المسلحة على الوضع الغذائي في البلاد. وأشارت تقارير إلى نقص حاد في المواد الغذائية الرئيسية (القمح والخبز والطحين

⁵⁶ علي الزعتري ، "خطة الاستجابة الإنسانية 2016 م" ، في

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Libya_HRP_2016_AR_Final (2020/04/12)

والزيت والحليب وأغذية الأطفال) في جنوب البلاد وشرقها ، مع نقص السيولة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والغير غذائية.⁵⁷

لم يكن واقع الزراعة الليبية في حال جيد قبل تحولات العام 2011 رغم أن الدولة كانت تساهم ولو نسبيا في دعم أسعار الحبوب وبذور الزراعة بنسبة 50 بالمئة، لكن بعد تلك الأحداث تعمقت الأزمة أكثر، وأصبح الكثير من الفلاحين عاجزين على المجازفة، باعتبار أنهم كانوا يعتمدون على أراض ومزارع بعيدة عن مقار سكنهم، لكن تطورات الأحداث وانتشار الفوضى واحتلال بعض الميليشيات المسلحة لبعض المزارع وسرقة بعضها جعل حتى من يمتنع تلك المهنة يتوقف خوفا على سلامته أو على رزقه، وبسبب الاضرار التي احاطة بالأراضي الزراعية من مخلفات الحرب سببت في عدم اصلاح الاراضي الي الزراعة .

6 - أزمة الصحة : لقد أضر النزاع بالبنية التحتية الحيوية وأدى إلى إغلاق المستشفيات ونقص في عدد الموظفين والادوية الاساسية والإمدادات ، وتدهورت الحالة الصحية بسرعة منذ عام 2014م ، وتتفاقم الأزمة من جراء حقيقة أن النظام الصحي قد ضعف على مر السنين بسبب العديد من الأزمات في ليبيا وتناقص مستوى الاستثمار العام في القطاع الصحي ، ولقد تدهور حتى وصل إلى نقطة الانهيار ، ويكافح هذا النظام المتهالك للتعامل مع الإصابات الناجمة عن النزاع ، مع ازدياد الأمراض والعلات الخطيرة ، في مناطق النزاع ، أكثر من 60 في المائة من المستشفيات لا يمكن الوصول إليها أو تم إغلاقها خلال الأشهر الستة الماضية ، وخاصة في شرق وجنوب البلاد ، وتكتظ المستشفيات بالمرضى ، وتدهورت قدراتها بشدة جراء الخروج الجماعي للعاملين الصحيين الأجانب من البلاد على نطاق واسع.⁵⁸

⁵⁷ بوابة أفريقيا الإخبارية ،"الأمن الغذائي في ليبيا" في <https://www.afrigatenews.net/a/187253> (2019 /12/12)

⁵⁸ علي الزعتري ، "خطة الاستجابة الإنسانية 2016 م" ، في

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Libya_HRP_2016_AR_Final (2020/04/12)

أ- عدم وجود ضمانات لتسويق الإنتاج الزراعي للفلاحين مما يترتب عليه خسائر فادحة للفلاحين في بعض المواسم ، يفترض أن تكون هناك جهة معينة خاصة أو عامة أو جمعية أهلية تتولى مهمة تسويق المنتجات الزراعية من الفلاحين وتصدير الفائض منه وتوزيع التقاوي والبذور على الفلاحين وتحديد المساحات التي ستزرع من كل محصول للمحافظة على ميزان العرض والطلب.

ب- ارتفاع أسعار المبيدات والأسمدة وغيرها من المستلزمات الزراعية وعدم وجود خطط لتخفيض هذه الأسعار مثل تصنيعها محلياً أو استخدام وسائل أخرى بديلة بكلفة أقل .

ج- ندرة المياه الصالحة للزراعة وعدم التزام الفلاحين بوسائل تقنين استهلاك المياه مثل عدم الري في الأوقات التي تكون فيها درجة الحرارة مرتفعة وكذلك استخدام أنظمة الري الحديثة التي توفر استهلاك المياه مثل الري بالتنقيط وحساب الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها النبات من مياه الري. وفي المقابل جاءت في ذهني سؤال عن الزراعة في المناطق الصحراوية ، هل من الممكن زراعة المحاصيل الزراعية في المناطق الصحراوية ؟ فأجابه أنه بالإمكان زراعة المحاصيل الزراعية في المناطق الصحراوية ولكن تعتبر مكلفة نوع ما لحاجتها لكميات هائلة من المياه نظراً لارتفاع درجة الحرارة وانخفاض الرطوبة النسبية الذي يترتب عليه زيادة معدل البخر من التربة والنتح من النبات، وكذلك معظم الترب الصحراوية ترب رملية وهي تعتبر من أفقر الترب من حيث خصوبتها لذلك تحتاج الى كميات كبيرة من الأسمدة العضوية والكيميائية لتغطية عجز التربة في العناصر الغذائية التي يحتاجها النبات في مراحل نموه المختلفة وهذا يزيد من التكلفة الإجمالية لإنتاج هذه المحاصيل.

1 - زيادة ساعات العمل وزيادة استثمار الطاقة الإنتاجية للأمة خلال المرحلة الأولى بأكملها يتبين ذلك من خلال قوله: (تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا) والدأب في اللغة يعني العادة والاستمرار وهذا يستدعي محاربة البطالة بجميع أنواعها .

2 - تنمية الوعي الادخاري بقوله تعالى: { فَمَا حَصَدْتُمْ فَذُرُوهُ فِي سُبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ } .

وهذا يستدعي محاربة ظاهرة الاستهلاك التي كانت منتشرة عند المصريين في عصره عليه السلام وبإيجاد هذه الصفات الحسنة ومحاربة تلك الصفات الذميمة يتحقق ما أراده سيدنا يوسف عليه السلام من رفع مستوى الإنتاج والموازنة بين متطلبات الإنتاج والادخار والاستهلاك.

زرع العديد من سلالات القمح تتوافق مع جميع فصول العام وذلك من خلال كشف أن الآية الكريمة بما سر خطير يكمن في عدم التصريح بلفظ "القمح" ولكنها أوردت جمع كلمة "سنبلة" ما يدل على أن القمح له الكثير من السلالات التي تتكيف مع جميع فصول العام واثبت سيدنا يوسف عليه السلام علي معرفة جيدة بحفظ الغلال وذلك ببناء المستودعات والمخازن بشروطها تسمح بالحفاظ علي المزروعات وهذا ما يسمى (علم المخازن) ، مع التقسيم الإداري والنظام المحاسبي الدقيق ونظام الأمن لحماية البلاد في الداخل والخارج .

وانتهاج الادخار في السنابل والأكل القليل (فذرؤه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون)، وهو ما يسمى بنظرية (التقليل الاستهلاكي) ، وفي المثل (ما عال من اقتصد) ، والاقتصاد نصف المعيشة ، أي الحد من الاستهلاك (ترشيد الاستهلاك) في أوقات الضرورة ، وما من شك أن الذين يضعون خطط التنمية في العصر الحاضر يهتمون اهتماماً كبيراً بموضوع الاستهلاك ، وبضرورة ضبطه أو ترشيده ؛ لأن الإسراف فيه يقلل من إمكانيات الادخار ومن امكانية تمويل العملية الإنمائية .

ومن المفاهيم الاقتصادية (علم الاسعار) ؛ حيث اشارة الآية الكريمة رقم (58) إلى أحد مراتب الأسعار ، وهي الثمن البخس ، وايضا (علم التقدير بالموازن والمكاييل) وهو من العلوم الاقتصادية الهامة في تحديد العلاقة بين المشتري وبين البائع ، والمكاييل والموازن يحققان العدالة ويثبتان القيم الاقتصادية وطرق التجارة بين مصر والبلدان المجاورة

جدول (5) تحليل الخطة السبعية الثانية للدولة من خلال سورة يوسف عليه السلام

الآية الكريمة	الجانب التخطيطي	الجانب الإداري	الجانب الاقتصادي	الجانب الفني
(ثم يأتي من بعد ذلك)	تحديد تقسيم الخطة المستقبلية لسنين السبع الزمنية الأولى والثانية	بداية مرحلة جديدة مختلفة عن الفترة الإدارية الأولى والثانية .	تحديد ورسم الجانب الاقتصادي للفترة الثانية بوضع خطة تخطيطية سياسة استهلاكية اقتصادية.	احتساب الجانب التقني واحتساب تقسيم توزيع الغلال بنسب فنية دقيقة حسابية إحصائية عديدة .
(سبع شداد)	معرفة السبع السنين القحط القادمة أي للأزمة الاقتصادية الزراعية .	وضع خطة إدارية ومسئولية الجهاز الإداري برسم خطة توزيع المحصول بمعدل زمني إداري للشعب	التوزيع الاقتصادي التوازني للسبع السنين الشداد بتقسيم زمني اقتصادي لمخزون القمح بنسبة السنين السبع العجاف القادمة .	احتساب عدم تسوس القمح وصيانة فنية لسلامة مستودعات تخزين القمح .
(يأكلن)	حددت تلك الفترة الزمنية بزوال النعمة لمعرفة التخطيط المستقبلي لخواص وصفة الخطة السبعية الثانية .	التشدد الإداري في سنين القحط بالمراقبة الإدارية والإشراف المرسوم للخطة الزمنية الإدارية.	احتساب كل كمية تصرف سنوياً منها وشهرياً بنسبة اقتصادية تقنية حسابية .	احتساب الكمية المتبقية من المخزون العام بمجدول زمني بالتعادل إلى تطبيق الخطة من الجانب الفني لها .
(ما قدمتم هن إلا قليلاً)	رسم سياسة تطبيقية ميدانية للتخزين للسنين السبع العجاف بتحديد ومعرفة التقسيم الزمني لكل سنة	مراقبة المسئول الإداري الأول للخطة العامة للدولة بالمراجعة والزيارة الميدانية الإدارية .	مراجعة المسئول الأول للجدول الاقتصادي لمخزون القمح لوضع النظم والتعليمات لها .	رفع التقارير الفنية والتقنية لكل مستودع ومخزن وتحديد معرفة تطبيق الخطة .
(مما تحصنون)	حددت رسم الهيكل العام لتخلص من الأزمة الاقتصادية الزراعية بوفرة التخزين العام للقمح لسني القحط السبع وتقسيم تقني حسابي لكل سنة	المسئولية الإدارية الكاملة للمسئول الإداري الأول بإعطاء تعليماته ونظمه وملاحظاته من الناحية الإدارية لتوزيع القمح .	تطبيق الخطة الاقتصادية لتوزيع القمح لسنين القحط وحفظ المخزون العام للقمح من العائتين وللصوم واستتباب الأمن .	وضع التقارير الفنية عن المخزون العام للقمح للمسئول الأول وإعطاء اقتراحه وملاحظاته الفنية بذلك .

المصدر : المرجع السابق ، 345-346.

- 4 - مراحل الازمة الاقتصادية : وتتمثل في مرحلة (الإنذار المبكر للأزمة او الاستعداد والاعداد للأزمة - مواجهة الأزمة - استعادة النشاط) .
- 5 - مراحل الدورة الاقتصادية: وتتمثل في مرحلة (الازدهار - الركود والكساد - الانتعاش) .
- 6 - أنواع الازمات : وتتمثل في الازمات (الاقتصادية - الزراعية - التجارية - المالية - القوى العاملة - العلاقات الإنسانية) .
- 7 - الملامح الاسلامية في علوم التخطيطات الاقتصادية : تتمثل في (علوم التقسيم الإداري - علوم المستودعات والمخازن - العلوم المحاسبية والمالية - العلوم الزراعية -التجارة بين الشعوب - علم التقسيم للخطة والتقنين - علم الأمن والحماية - العلوم الإدارية - علم المكابيل والموازن وعلم الري ومقاييس النيل -مراقبة الدولة للأسواق -المراقبة الأمنية للدولة .
- 8 - تمويل المضاربة وذلك عن طريق منح الشعب الاراضي الزراعية مقابل تقسيم المنتج المتفق عليه بعد جني المحاصيل وهذه تكون نوع من انواع التمويل الاسلامي .
- الازمة الاقتصادية في قصة سيدنا يوسف عليه السلام عبارة موازنة تخطيطية توافرت لها جميع الاصول العلمية والعملية بحيث وازن فيها بين الإنتاج الزراعي (الايادات) والنفقات الاستهلاكية بهدف مواجهة المخاطر المحتملة من المجاعة المتوقعة وايضاً تضمنت خطة يوسف توازن أربعة متغيرات اقتصادية مهمة : الإنتاج ، الاستهلاك، الادخار وإعادة استثمار المدخرات فاعتمد على المدخل الكمي الذي يساعد في تفعيل القرارات الاستراتيجية و التخطيط للأزمة ، واعتمد في خطته على الدورة الاقتصادية والتي كانت مدتها خمسة عشرة سنة وتتمثل في (مرحلة الازدهار - مرحلة الكساد - مرحلة الانتعاش) ، وهذه البيانات تعتبر أهم النظريات الاقتصادية في الاقتصاد الجزئي والكلبي .

هـ - أما عن الحماية الأمنية بالداخل فقد وضعت خطة للحماية من السرقة والنهب والسلب بتشديد المراقبة على الإداريين وكذلك على مستودعات القمح والأسواق بالداخل .

و - أما عن الحماية الاقتصادية في الداخل فقد شددت المراقبة في الأسواق ومستودعات القمح خوفاً من الفساد والتلاعب أو الغش في الأسواق .

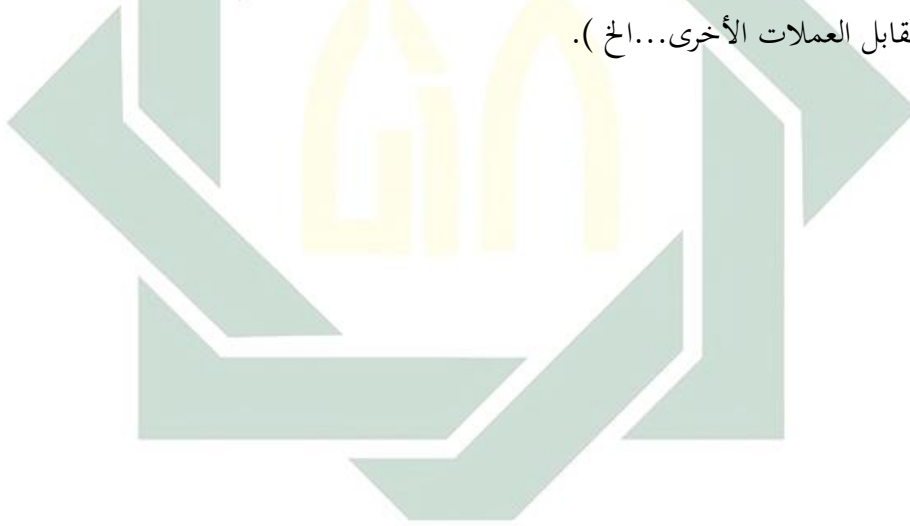
لقد اكتملت الموازنة التي أرسى سيدنا يوسف عليه السلام أسسها وقواعدها أركان الموازنة التخطيطية ، وتفصيل ذلك إن مفهوم الموازنة التخطيطية إنما يقوم على فكرة التوازن والموازنة ، وقد قام سيدنا يوسف عليه السلام بالموازنة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك في ضوء الظروف المتاحة وذلك بغرض تحطي الجذب والقحط.

إن موازنة سيدنا يوسف قد توافر لها مبدأ المشاركة ، باشتراك المستويات الإدارية في المسؤولية مباشرة عن تحقيق الخطة في مراحل إعدادها وتنفيذها ، ولقد استنبط ذلك من مخاطبته لرسول الملك بقوله (تَزْرَعُونَ)، (حَصَدْتُمْ) ، (فَدَّرُوهُ)، (تُحْصِنُونَ)، إذ الخطاب هنا بصيغة الجمع، أي للناس المخاطبين جميعاً وليس بصيغة المفرد ، أي لجميع الناس والمسؤولين وهذه إشارة إلى ضرورة اشتراك كافة المستويات الإدارية (عليا - وسطى - تنفيذية) في إعداد الموازنة التخطيطية.

إن موازنة سيدنا يوسف قد توافر لها مبدأ توفير الحوافز، ومبدأ الواقعية في الأهداف ، وتناسبها مع الإمكانيات ، ذلك أنه وقد وضح للناس أن سنوات كساد سبع ستعقب الرخاء، حمل إليهم البشرى تطمئنهم وتحفزهم، وهي أن هذه الأزمة إلى انقطاع ، إذ سيأتي على الناس عام فيه يغاثون ويرزقون وفيه يعصرون، (ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ).

الدورة الاقتصادية : الدورات الاقتصادية تمثلت في مرحلة الازدهار والكساد والانتعاش وفي هذه الصورة يكتمل في ربط قواعد الدورة الاقتصادية على أساس ترددي في قوله تعالى : { ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ } على أساس سبع سنوات زائد واحد للاستفادة من سنوات الرواج والكساد وتجنب الآثار السلبية لها والتحوط من مخاطر الانكماش وتحويله إلى فرص استثمارية تجعلنا ندر الأزمات في إطار حسابي للاقتصاد القياسي.

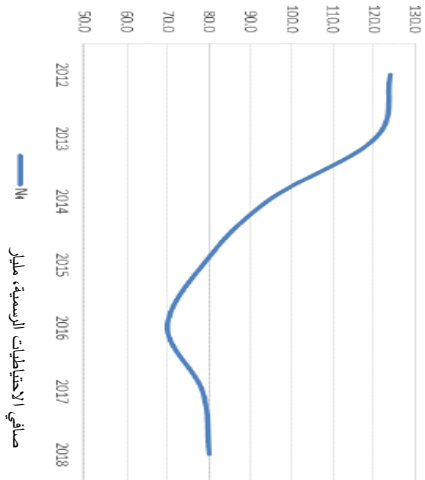
- 2- عدم إقبال الحسابات لكل مؤسسات الدولة بكل أنواعها، وكذلك عدم الاهتمام بالإفصاح عن حسابات هذه المؤسسات في كل ثلاث أشهر (ربع سنوي) لما لها من دور في ترشيد الانفاق والسيطرة على تدفق الاموال وكذلك متابعة الاموال المستثمرة في الداخل والخارج.
- 3- الاحتكار المطلق (سيطرة مجموعات بشرية على النشاط الاقتصادي ومؤسسات الدولة المالية) واستخدامها لخدمة لمصالحهم الشخصية والانكماش وفرض الضرائب (ضرائب الواردات) وغياب البنك المركزي وعدم القيام بدوره في إدارة الأزمة وعدم تفعيل المعاهدات الدولية والإقليمية بما لها من دور في تنوع مصادر الدخل القومي والرفع من مستوى كفاءة الأداء واستغلال الموارد.
- 4- إلغاء المحافظ الاستثمارية مما زاد من الضغط على الميزانية العامة وزيادة رقم المرتبات في الميزانية، بالإضافة إلى بعض المشاكل الحالية الآن (شح السيولة و غلاء الأسعار والتضخم وانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى... الخ).



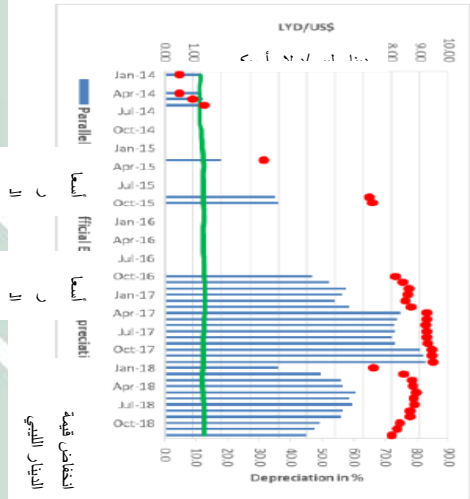
2- الوضع المالي للقطاع العام غير مستقر مع اقتراض الحكومة من البنك ليبيا المركزي ، ومع زيادة المعروض من النقود بسبب تصفية عجز الموازنة ارتفع التداول من 7.6 مليار دينار في نهاية عام 2010 إلى 34.8 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018 (الشكل 18) ، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في العملة المتداولة زاد الطلب على النقد أكثر مما أدى إلى نقص السيولة في النظام المصرفي بسبب القيود الأمنية التي تصعب الوصول إلى المصارف وصعوبة تحويل الودائع إلى نقد مما شجع الناس على سحب وادائعهم كتدبير احترازي ولا تتلقى الودائع المصرفية فائدة خاصة بسبب ارتفاع التضخم وانخفاض الثقة في النظام المصرفي (الشكل 18) ، لذا حاول حاملو الودائع مؤخرًا تحويل وداائعهم إلى نقد ثم استخدام تلك الأموال إما لشراء سلع مستوردة في الغالب أو لشراء عملات أجنبية للحفاظ على قيمة مدخراتهم.

3- أدت الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية إلى جانب انهيار أرباح العملات الأجنبية من النفط إلى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية الليبية بشكل كبير من 124 مليار دولار أمريكي في عام 2012 إلى 70 مليار دولار أمريكي في عام 2016 (الشكل 19) ، ثم مكنت زيادة إنتاج النفط في عامي 2017 و 2018 احتياطي العملات الأجنبية من التحسن النسبي والاستقرار. كانت ليبيا ستجد نفسها في موقف صعب للغاية لولا احتياطياتها الأجنبية العالية لأنها اعتمدت على الواردات في جميع سلعها الاستهلاكية والوسيلة وكان من غير المرجح أن تكون قادرة على الاقتراض من الخارج في مثل هذه الظروف الصعبة ، تم الحفاظ على سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي من خلال ربطه بحقوق السحب الخاصة (1.4 دينار ليبي / دولار أمريكي) ، لكن الدينار خسر 80% من قيمته في السوق الموازية بسبب ضعف أساسيات الاقتصاد الكلي ، بسبب القيود المفروضة على تبادل العملات الأجنبية في البنك المركزي الليبي من أجل الحد من كميات العملة الصعبة التي يمكن للسكان شراءها (الشكلان 20-21) .

الشكل (20) تراجعت احتماليات العملات الأجنبية من أعلى مستوياتها عام 2012 لكتها



الشكل (21) لا تزال أسعار الصرف تختلف كثيرا بين السوقين الرسمية والموازنة



المصدر : مصرف ليبيا المركزي، تقديرات فريق البنك الدولي.

مع نهاية سنة 2017 وبداية سنة 2018 مر الاقتصاد الليبي بمرحلتين المرحلة الاولى عندما شرح البنك المركزي في الاستمرار في صرف منحه الافراد (400) دولار لسنة 2017 مع بداية صرف منحه 2018 (500) دولار هذا الاجراء بدوره اثر تأثيرا كبير في زيادة قوة الدينار الليبي وهذا ما تم ملاحظته في سعر صرف الدولار في السوق السوداء حيث نزل سعر دولار من 9 دينار مقابل الدولار الى 5 دينار مقابل الدولار وقد استمر في الهبوط دون الخامسة ولكن صدور قرار المجلس الرئاسي رقم (52) لسنة 2018 بشأن فرض ضريبه على الواردات اثر تأثير كبير في زيادة سعر السلع والخدمات مما ادى الى زيادة سعر الدولار في السوق السوداء واصبح السعر يتراوح ما بين 6.30 – 7.25 دينار مقابل الدولار الواحد مع بقاء كل العوامل المذكورة سابقا كما هي المرحلة الثانية في الربع الاخير من سنة 2018 شرعت الدولة الليبية في وضع بعض الاجراءات الاحادية الجانب (ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية) وهو فرض ضرائب شراء العملة الاجنبية . في فبراير 2017م قرر البنك المركزي الليبي بيع ما يصل إلى 400 دولار في السنة لكل مواطن لتخفيف الضغط على الدينار الليبي وبالتالي اشترت الأسر 2.8 مليار دولار في عام 2017 بسعر الصرف الرسمي (هذا كان لسبعة ملايين فرد ، أي أكثر بكثير من عدد السكان الرسمي البالغ 6.4 مليون نسمة) ، ومع ذلك فإن هذا لم يحقق الهدف المنشود المتمثل في تثبيت الدينار الليبي في سوق صرف العملات الموازي القبول الأمنية ، التضخم المرتفع ، النقص النقدي ، عدم وجود مكافآت على الودائع المصرفية (نتيجة القانون 2013/1 بشأن حظر الفائدة) وانخفاض الثقة في النظام المصرفي كلها عوامل تساهم في ارتفاع الطلب على العملات الاجنبية .

4- بالنظر إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الليبي على الأنشطة النفطية ، لا يزال أداءه يتأثر بشدة بالوضع الأمني ، لا سيما تلك المحيطة بمحطات وحقول النفط الرئيسية ، أتاحت الترتيبات السياسية والأمنية المحسنة التي تم التوصل إليها في النصف الثاني من عام 2017 لليبيا تحقيق أكثر من ضعف إنتاجها من النفط وتسجيل أرقام نمو قياسية (مرتفعة بنسبة 26.7 في المائة) بعد أربع سنوات من الركود الاقتصادي ، ومع ذلك لم تستمر هذه الديناميكية في النصف الأول من عام 2018 ، وفي

الواقع كان إنتاج النفط راكداً عند حوالي مليون برميل يومياً في الأشهر الخمسة الأولى قبل هبوطه المفاجئ إلى 0.7 مليون برميل يومياً في يونيو بعد هجوم الميليشيات والسيطرة المؤقتة على حقول النفط وحقوله في الشرق ، مما أثر بشكل كبير على خزانات النفط والبنية التحتية.

وعلى افتراض أن السلطات ستكون قادرة على إصلاح البنية التحتية للنفط في النصف الثاني من العام من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7.2 في المائة في عام 2018 ، مدفوعاً بجانب العرض لزيادة إنتاج النفط ، والذي يمكن أن يتعافى ليصل إلى مليون برميل في اليوم بحلول نهاية عام 2018 ، على جانب الطلب الإنفاق الحكومي والاستثمار مرتفعة .

5 - التضخم أخذ في الانخفاض ولكنه لا يزال مرتفعاً مما يعكس اضطراب السوق الناجم عن النقص في المعروض من السلع والخدمات إلى جانب السوق الموازية التي لا تزال نشطة للغاية بما في ذلك أسواق صرف العملات وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 10.7 في المائة من يناير إلى نوفمبر 2018 (مقارنة بـ 28.4 في المائة في عام 2017) ويتباطأ معدل التضخم بشكل أساسي بسبب التحسن النسبي في سعر الصرف في السوق الموازية وذلك بسبب الزيادة في المعروض من العملات الأجنبية بالسعر الرسمي. من المتوقع أن يتباطأ التضخم في ديسمبر 2018 ، مما سيؤدي إلى معدل تضخم معتدل في عام 2018 يبلغ حوالي 10 في المئة ، ومع ذلك ظل التضخم التراكمي على مدى السنوات الأربع الماضية مرتفعاً ، حيث فقدت الأسر الليبية حوالي 80 في المائة من قوتها الشرائية .

6 - من المتوقع أن تتحسن المالية العامة بشكل طفيف لكن عدم مرونة النفقات الجارية وعوائد النفط المتقلبة تبقي الوضع المالي تحت ضغط شديد بينما من المتوقع أن تشهد عائدات النفط تحسناً ملحوظاً في زيادة من 36.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى 50 في المائة في عام 2018، فإنها بالكاد تغطي فاتورة الأجور المرتفعة والمتزايدة وغيرها من النفقات للسلع والخدمات (42.4 و 12.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي) ، وتعكس الزيادة في إجمالي الأجور الزيادة في كل من الرواتب والعمالة ، مع استخدام الوظائف الحكومية (التي تضم 30

في المائة من السكان) كأداة لتحقيق الاستقرار في المجتمع ، بالإضافة إلى ذلك للتعويض عن الركود والتضخم وتضاعفت الرواتب العامة أربعة أضعاف منذ عام 2011 مما زاد الضغط المالي بشكل كبير ومن جانبها لا تزال الإعانات الحكومية مرتفعة حيث تمثل 12.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وسيظل العجز في الميزانية حتى لو تحسن بنحو 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2018 منخفضاً من 34.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017 على الرغم من ارتفاعه إيرادات الرسوم المفروضة مؤخراً على معاملات الصرف الأجنبي 8 مليارات دينار ليبي ، أو 12.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المقدر لعام 2018، من المتوقع أن يتم تمويل العجز من خلال السلف النقدية من البنك المركزي (في الغرب) وإصدار السندات الحكومية (في الشرق).

7 - سوف يعكس ميزان المدفوعات العجز الهائل في القطاع العام واعتماد الاقتصاد الكبير على السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة المستوردة ، بما في ذلك الوقود المكرر سيتحول هذا من فائض صغير مسجل في الحساب الجاري عام 2017 (2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى عجز يبلغ حوالي 2.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 ، ستستقر الاحتياطيات الأجنبية عند حوالي 80 مليار دولار أمريكي في عام 2018 ، حيث تم اختيار بعض الاستثمارات الأجنبية في سيغطي قطاع النفط وارتفاع أسعار النفط الجزء الأكبر من عجز الحساب الجاري ، مما يسمح للبنك المركزي بتجنب المزيد من نضوب الاحتياطيات.

8 - لا يزال القطاع المالي يعاني من أزمة سيولة على الرغم من الزيادة الحادة في المعروض من النقود (زيادة 11.3 في المائة في نهاية سبتمبر 2018 على أساس سنوي) ، مع استمرار تداول العملات خارج النظام المصرفي ، مع استمرار الوكلاء الاقتصاديين في الزيادة مبالغ نقدية بلغت 34.8 مليار دينار ليبي في نهاية سبتمبر 2018 (مقارنة بـ 34.8 مليار في عام 2010) ، ونتيجة لذلك مثلت العملات المتداولة خارج البنوك 28 في المائة من المعروض النقدي في نهاية سبتمبر 2018 مقابل 16.4 في المائة في عام 2010 ، وهذا يعكس عدم الثقة في النظام المصرفي وانخفضت القروض الاقتصادية بنسبة 6.7 في المئة بنهاية سبتمبر 2018.

في ظل هذا السيناريو يمكن أن تعيد ليبيا تدريجياً مستوى إنتاجها من النفط إلى القدرات التي كانت تمتلكها قبل الثورة (أي 1.6 مليون برميل يومياً) ، وبحلول نهاية عام 2021 ، مما دفع الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو بنسبة 11 في المائة في هذه الفترة والتضخم يتباطأ إلى حوالي 5 في المئة ، وستشهد كل من الميزانية وميزان المدفوعات في هذا السياق فائضاً بحلول نهاية عام 2021م ، سيسمح هذا السيناريو أيضاً لليبيا بإعادة نمو احتياطياتها الأجنبية اعتباراً من عام 2020 ، وسيزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 77.5 في المائة من قبل الثورة .

12 - أن التوحيد المالي سيكون ضرورياً للتعويض عن الزيادة المتكررة في الإنفاق التي حدثت بين عامي 2014 و 2018 ولتوفير المساحة المالية اللازمة لإنفاق رأس المال وإعادة الإعمار مع الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى الطويل. يجب إعادة تقييم الإنفاق الرأسمالي الخاضع لقيود القدرات على المدى القصير ، بالنظر إلى احتياجات إعادة الإعمار العاجلة واعتبارات الكفاءة والحاجة إلى تقييم حدود القدرة في البلاد.

13 - مع نهاية عام 2017 وبداية عام 2018 ، مر الاقتصاد الليبي على مرحلتين ، المرحلة الأولى عندما أوضح البنك المركزي استمرار صرف المنح الفردية (400) دولار لعام 2017 مع بداية صرف المنحة من 2018 (500) دولار ، وهذا الإجراء بدوره له تأثير كبير على زيادة قوة الدينار الليبي ، وهذا ما لوحظ في سعر صرف الدولار في السوق السوداء حيث انخفض سعر الدولار من 9 دنانير مقابل الدولار إلى 5 دنانير مقابل الدولار واستمر هبوطه إلى ما دون الخامسة ، لكن صدور قرار المجلس الرئاسي رقم (52) لسنة 2018 بشأن فرض ضريبة على الواردات بسبب تأثير كبير في زيادة الأسعار والسلع والخدمات ، مما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار في السوق. تراوح سعر الصرف بين 6.30 - 7.25 دينار لكل دولار ، مع بقاء كل العوامل المذكورة سابقا كما هي المرحلة الثانية في الربع الأخير من سنة 2018 شرعت الدولة الليبية في وضع بعض الاجراءات الاحادية الجانب (ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية) وهو فرض ضرائب شراء العملة الأجنبية.

في فبراير 2017 ، قرر البنك المركزي الليبي بيع ما يصل إلى 400 دولار في السنة لكل مواطن لتخفيف الضغط على الدينار الليبي ، وبالتالي اشترت الأسر 2.8 مليار دولار في عام 2017 بسعر الصرف الرسمي (كان هذا لسبعة ملايين فرد ، أكثر بكثير من عدد السكان الرسميين من 6.4 مليون شخص) ، ومع ذلك فإن هذا لم يحقق الهدف المنشود المتمثل في استقرار الدينار الليبي في سوق صرف العملات الموازي ، والقيود الأمنية ، وارتفاع التضخم ، والنقص النقدي ، وعدم وجود مكافآت على الودائع المصرفية (نتيجة من القانون 2013/1 بشأن حظر الفائدة) وانخفاض الثقة في النظام المصرفي هو كل العوامل التي تسهم في ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية .

اما بخصوص برنامج ارباب الاسر فالإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في 12 من سبتمبر 2018، بعد اعتماد رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج لها.

الإصلاحات تضمنت تغيير سعر الصرف إلى 3.90 دينار مقابل الدولار الواحد، ورفع سقف الحوالة لأغراض العلاج والدراسة بالخارج إلى 10 آلاف دولار، والسماح لكل مواطن بتحويل المبلغ ذاته، إضافة إلى صرف 500 دولار لأرباب الأسر، واتخاذ الإجراءات لرفع الدعم جزئياً عن المحروقات.

ونجحت حزمة الإصلاحات المنفذة في توفير السيولة في المصارف، فرفعت بعض المصارف التجارية سقف السحب اليومي إلى 5 آلاف دينار، والسحب الشهري إلى 40 ألف دولار، إضافة إلى تخفيض سعر النقد الأجنبي في السوق الموازية، وتقليص الفارق بين البيع نقداً وبصك.

و عن صرف مخصصات أرباب الأسر ومدى تأثيرها على احتياطات المركزي ان طرح أي عملة عن طريق المصرف المركزي مباشرة سيكون لها تأثير إيجابي وهذا يوفر العملة و ينخفض الطلب عليها في السوق السوداء والغرض من الاحتياطات بمصرف ليبيا المركزي هو أن تستعمل في الأزمات.

وختاماً مع تعدد آراء أهل الاختصاص في مدى تأثير صرف منح أرباب الأسر على صعيد الاحتياطي النقدي أو مواجهة المواطن لغلاء أسعار المعيشة، تظل الأحوال الاقتصادية للبلاد رهينة

وهي تحتاج إلى الكثير من الدعم من جانب الدولة ، خاصة الجوانب التشريعية القانونية وتوحيد الممارسات الإدارية والفنية للمصرفية الإسلامية والعمل على تحسينها وتطويرها بطريقة تزيد من استخدام صيغ التمويل تقوم المصارف الإسلامية الليبية بدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية ودعم مساهمة هذه المشروعات في تنمية المجتمع وازدهاره بما يحقق هذه المشاريع فوائد من جميع الجهات.

بالنسبة للخصخصة ، التي تخص المشاريع الخاصة ، تحتاج ليبيا ، خلال المرحلة المقبلة ، إلى تطوير استراتيجية تنمية شاملة ، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للوصول إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بها. قواعد المنافسة بالإضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي ، يتطلب نجاح هذه الاستراتيجية التطويرية إدارة اقتصادية فعالة وهو يدعم المستثمرين ، وهو قطاع مصرفي ديناميكي يضمن الوصول إلى التمويل ، وإطار قانوني وتنظيمي واضح يحمي حقوق الملكية ، ويحمي من الممارسات الضارة في المنافسة ، ونظام قضائي غير متحيز يضمن تنفيذ العقود ، وآليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع يفتقر إلى هذه الثقة منذ 47 عامًا.

أما بالنسبة لمسألة البطالة ، فهي جوهر قضية التنمية ، وأنه لا يوجد علاج جزئي لمعالجة مشكلة البطالة بعيدًا عن معالجة قضية التنمية بأكملها ، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار لاستيعاب القوى العاملة في عمل منتجها.

البطالة ظاهرة اقتصادية وكارثة تتطلب الوقوف وجذب الانتباه ، وفي الواقع تؤكد أن معدلات البطالة تتزايد باستمرار ، الجميع يحاول إيجاد طريقة للخروج من الأزمة ، لكن من الواضح أن الأمر يبتعد أكثر.

نستطيع ان نعالج مشكلة البطالة ولكن ليس بالأمر الكثير بطريقة تشجيع المواطنين على العمل عن طريق منح اراضي زراعية مملوكة للدولة للمواطنين مقابل نسبة من ايرادات تنفق عليها ، لان اليوم الشعب الليبي محتاج لأي مردود لكي يوفر السيولة التي يحتاجها والعمل كالجماعات في جمع

أشار صندوق النقد الدولي في تقرير حديث إلى الحاجة إلى تحسين الوضع الأمني في ليبيا لخلق نمو اقتصادي بمعدلات قوية ، معتبراً أن ليبيا ستعاني كثيراً إذا عجزت عن جذب المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريع إعادة هيكلة البنية التحتية التي كانت إلى حد كبير دمرت خلال النزاعات المسلحة التي شهدتها البلاد في عام 2011 والصراعات المستمرة التي تشهدها العديد من المناطق من وقت لآخر.

إلى جانب النفط الذي ترتبط حركته بالإنتاج والتصدير بمزاج المصارعين من أجل السلطة ، فإن كل نشاط اقتصادي حكومي مازال يعاني من الركود بسبب غياب مستثمر أجنبي لا يستطيع العودة إلى ليبيا في ظل الأمن المضطرب الظروف ، وتأخير تنفيذ مشاريع إعادة هيكلة البنية التحتية ، ومشاريع الخدمات ذات الصلة مباشرة للمواطن ، ويعتقد بعض الخبراء أن الاقتصاد الليبي لن يستعيد وضعه الطبيعي إلا مع عودة الاستقرار السياسي والانضباط الأمني ، واختفاء النزاعات المسلحة ، رفض الإقليمية وسيادة المصلحة الوطنية العليا.

في فبراير 2017 قرر البنك المركزي الليبي بيع ما يصل إلى 400 دولار في السنة لكل مواطن لتخفيف الضغط على الدينار الليبي، وبالتالي اشترت الأسر 2.8 مليار دولار في عام 2017 بسعر الصرف الرسمي هذا كان لسبعة ملايين فرد ، أي أكثر بكثير من عدد السكان الرسمي البالغ 6.4 مليون نسمة ، ومع ذلك فإن هذا لم يحقق الهدف المنشود المتمثل في تثبيت الدينار الليبي في سوق صرف العملات الموازي القيود الأمنية ، التضخم المرتفع ، النقص النقدي ، وانخفاض الثقة في النظام المصرفي ، كلها عوامل تساهم في ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية .

الجماعية والعمل على استرداد تكلفة بعض الخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق فرض الرسوم وبذلك تحقق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة والفعالية على صعيد الاقتصاد الجزئي.

- اتزان ميزانية الدولة عن طريق زيادة موارد الميزانية من قطاع الطاقة من خلال مشروع تطوير قطاع الطاقة، وتعظيم تحصيل الموارد السيادية المختلفة والموارد الانتاجية والخدمية ومن خلال برامج التنمية وغيرها، والتقليل من المصروفات وخاصة مصروفات الدعم السلعي ودعم الطاقة وأجور القطاع العام التي تمثل جميعاً أكثر من 60% من الميزانية. حيث يؤثر الدعم في انماط الاستهلاك والانتاج وتخصيص الموارد وتأثيراته غاية في السلبية على الميزانية وتطوير القطاع الخاص (هناك مبررات اقتصادية واجتماعية لبعض الدعم مثل دعم التعليم والصحة)، ويتم إصلاح الدعم عن طريق التعجيل بإنشاء شبكة كفاء للرعاية والحماية الاجتماعية تحمي الأسر ذات الدخل المنخفض. وفي نفس الوقت يبدأ الإصلاح المتدرج للدعم، وذلك بتخفيض نسبة من الدعم وتحويلها الى مشروعات للأسر الفقيرة ومشروعات تعالج التأثيرات السلبية لتخفيض الدعم أو اضافتها للمرتبات، وهكذا يستمر في هذه العملية التدريجية الى حين الانتهاء من بناء نظام كفاء للحماية الاجتماعية يساند الاسر الفقيرة.

بالنسبة لأجور القطاع العام التي ارتفعت بشكل غير معقول (مريب) من 9% من الناتج المحلي الاجمالي (2010) الى 19% (2012)، وهى بذلك تقلل من حوافز الأفراد للعمل في القطاع الخاص، ويمكن إصلاح فاتورة الاجور، بالاهتمام بالقطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال وإعطاء حوافز كبيرة للانتقال للقطاع الخاص، وتسهيل الحصول على قروض بدون فوائد للراغبين، والضغط على هيكل الأجور، وميكنة أنظمة المرتبات والأنظمة الشخصية، وتقوية نظام التوظيف، وعدم تسييس التوظيف الحكومي وجعل الخدمة العامة تتسم بالكفاءة والمهنية الكاملة.

- **معالجة التضخم**: التضخم المرتفع وغير المستقر يقلل من النمو بما يخلقه من مناخ اقتصادي غير مستقر يتسبب في تشويه الأسعار النسبية ويستهلك الموارد، كما أن التضخم يلحق الضرر بأصحاب الدخل المنخفض أكثر من غيرهم. يمكن معالجة التضخم بتطبيق السياسات المالية

والنقدية التي تعمل على التحكم في الانفاق الحكومي، وتقليل عجز الميزانية وعدم تغطيته بطبع نقود أكثر (زيادة كمية العملة المتداولة) مما تريد الناس الاحتفاظ به حتى لا ترتفع الاسعار وتؤدي إلى التضخم الذي يقود إلى انقاص الثروات الخاصة ، وفي ليبيا زادت العملة المتداولة من 7.5 مليار دينار مع نهاية 2010 إلى 15.4 مليار دينار مع نهاية 2011 و زاد التضخم من 2.5% إلى 6.1% .

- التصنيف الائتماني: العمل على رفع مرتبة ليبيا في التصنيف الائتماني العالمي لتصبح في المراتب المتقدمة وذلك باستتباب الأمن والبدء في الاصلاح الاقتصادي والمالي وزيادة الثقة في اقتصاد البلد ومقدرته على الوفاء بالتزاماته.

- الدين والتوفير الوطني: حرص الحكومة على عدم تمويل الميزانية عن طريق القروض أو التوسع النقدي وعدم تحميل نفسها بالديون، وزيادة قيمة الاحتياط الوطني من العملة المحلية والصعبة واستثمار جزء من دخل النفط في الاصول المحلية والاجنبية ووضع برنامج لتشجيع المواطنين على الادخار.

وبتطبيق هذا البرنامج يصبح الاقتصاد الكلي في ليبيا أكثر استقراراً ، بمعدلات تضخم صغيرة ووضع مالي افضل كما أن ميزانياتها بدون عجز وتعكس سياساتها الاقتصادية وتصنيفها الائتماني جيد.

التنوع الاقتصادي : العمل على تنمية القاعدة الانتاجية باستمرار لضمان الاستدامة الاقتصادية وتعويض استنزاف أي مكون من مكوناتها ، والسرعة التي تتوسع بها القاعدة الانتاجية تعتمد بشكل كبير على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والكفاءة الفنية والاقتصادية وكفاءة أسواق المال والبضائع والعمل والمنظم ومدى استخدام المعلومات والمعرفة في تطوير نظام الابتكار والتنوع الاقتصادي المبني على الميزات التنافسية.

ان القدرات المترسخة والمتضمنة في الموارد البشرية والمؤسسات تعتبر الجزء الحيوي من القاعدة الانتاجية التي تحدد القدرة الاقتصادية على اختيار طريق التنوع الاقتصادي.

تبني اقتصاد متنوع يقلل بالتدريج الاعتماد على النفط والغاز ويعمل على تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة تنافسيته فالتنوع الاقتصادي أكثر قدرة على خلق الوظائف والفرص للجيل الحالي والأجيال القادمة و أقل عرضة للهزات الاقتصادية وتذبذبات أسعار النفط وهو ضروري للحاجة الماسة إلى مصادر متجدده لخلق الثروة وتوليد الدخل ومساندة الاستهلاك بعد نضوب احتياطات النفط والغاز.

استهداف مشاريع ذات اولوية اقتصادية واجتماعية في قطاعات مختلفة وتوجيه الموارد اليها، وفي نفس الوقت تهيء بيئة اقتصادية تمكينية تشجع على الاستثمار فيها، وتساند القطاع الخاص وتخلق له الفرص ليتفرع لمجالات جديدة.

استثمار اغلب موارد النفط والغاز(على الاقل 60% من الدخل) في بناء قاعدة انتاجية محلية اكثر تنوعا والتي تلعب فيها انشطة المعرفة دورا مهما في توليد الوظائف وزيادة التنافسية والانتاجية والرفاهية. وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة خارج قطاع الطاقة وتهيئة الظروف لنموه. واستثمار جزء من دخل النفط في الاصول الاجنبية لتنويع الاقتصاد .

الدخول في برامج ومشاريع كبيرة لتنويع الاقتصاد داخل قطاع الطاقة وفي قطاعات اخرى بعيدا عن قطاع الطاقة واستغلال الطاقة الشمسية و استغلال الاصول السياحية الكبيرة بكفاءة وبناء بنية تحتية سياحية ضخمة وتطوير قطاع الصناعة والتركيز على الصناعات ذات الميزات التنافسية وتطوير قطاع الزراعة وزيادة الرقعة الزراعية وزيادة الكفاءة والانتاجية من خلال التقنيات الحديثة، وتطوير قطاع الاسكان لمقابلة الطلب الكبير على البناء السكني والتجاري والصناعي والسياحي والترفيهي وتحقيق نمو اقتصادي وتوظيفي.

وتطوير البنية التحتية وجعل ليبيا مركزا يربط أوروبا بأفريقيا والوطن العربي و مركزاً مهماً لتجارة العبور وخاصة في مجال النقل بالسفن والخدمات ذات القيمة العالية.

ومن أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الزراعي في ليبيا : يواجه الاستثمار في الدول النامية وخاصة ليبيا كأحد الدول المصدرة للبتروول معوقات كبيرة وعديدة نظراً لاحتياج الاستثمار إلى

-تتوالى الأزمات الاقتصادية والمعيشية في العاصمة الليبية طرابلس، من أزمة تأخر الرواتب وتهريب العملة عبر شركات وهمية، إلى نقص دقيق المخازن وأزمة المحروقات خصوصاً البنزين والغاز إلى جانب أزمة كهرباء والنقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية .

-تكمّن الأزمة الحقيقية التي تعيشها ليبيا بعد مرور أكثر من ثمانية سنوات على اندلاع شرارة «ثورة 17 فبراير» أنه لم يتضح حتى الآن مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي كذلك، وهو ما يجعل المواطن الليبي يعاني ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار حيث وصل إلى تسعة دنانير 2017 ثم تراجع إلى 5 دنانير في 2019، ونقص السيولة الحاد في المصارف، وارتفاع أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية ، وعلى الرغم من الآثار شديدة السلبية لحالة الانقسام السياسي الذي يسيطر على ليبيا، إلا أنه من غير الممكن تلخيص وحصر أزمات وإشكاليات الاقتصاد الليبي في الصراع السياسي، مشيرة إلى وجود خلل بنيوي داخل هيكل الاقتصاد الليبي يجب معالجته، حتى تتمكن ليبيا من الاستفادة القصوى من مواردها ، واستمرار الأوضاع على ما هي عليه سوف يؤدي لانحيار الاقتصاد الليبي في غضون أعوام قليلة .

النتائج المترتبة على الأزمة الاقتصادية : لقد ساهمت تلك الأسباب مجتمعة في التأثير على الوضع الاقتصادي والمالي للدولة الليبية سلباً وترتب عن ذلك جملة من النتائج أهمها:

1- عجز كبير في الميزانية العامة للدولة الليبية اعتباراً من سنة 2014 وحتى الآن وصل الى ما نسبته أكثر من 70% مما هو مقدر وفق ميزانية العام 2016 .

2 - تضخم كبير في حجم ميزانية الباب الأول المتعلق بالمهن والمرتبات حيث قفز الرقم من حوالي 11 مليار دينار ليبي مع نهاية عام 2011 الى حوالي 23 مليار دينار ليبي بين عامي 2012 و2013 وهذا التضاعف يعتبر خلافاً واضحاً ولا مبرر له وفقاً للمؤشرات الدولية الاقتصادية والمالية.

- 3 - تدني حجم التدفقات النقدية في المصرف المركزي وعجز المصرف المركزي على التمويل المناسب في الوقت المناسب لتغطية متطلبات الميزانية العامة في بنودها المختلفة مما اضطره للجوء الى الدين العام وتقديمه لسلف مالية لغرض معالجة العجز الكبير
- 4 - بسبب الانقسام السياسي وعدم وجود آلية اتخاذ القرار الموحد على مستوى الدولة، جعل المصرف المركزي يقوم بدور كل الاجسام الأخرى التشريعية والتنفيذية العليا في الدولة، فيما يتعلق باتخاذ بعض القرارات السيادية والتي هي أصلا تخص وزارتي المالية والتخطيط، مثل إعادة تصوير الميزانية وفق المتاح لديه، وكذلك لجوء المصرف المركزي لتقديم سلفة مالية من الاحتياطي العام لديه لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة وهذا يخضع وفق القانون لموافقة السلطة التشريعية العليا التي هي منقسمة وغائبة .
- 5 - تآكل الاحتياطي النقدي للدولة الليبية سواء من العملة المحلية أو الأجنبية بالنظر الى ان حجم الواردات اقل بكثير من حجم المصروفات وهو ما يشكل تشوها ملحوظا في بنية الاقتصاد الليبي خلال هذه السنوات.
- 6 - منع توريد العملة بالنقد الأجنبي لدى المصرف المركزي منذ عام 2013 لاعتبارات منع تمويل الإرهاب التي اتخذها مجلس الأمن، جعل المصرف المركزي يعجز عن الوفاء بحاجة السوق الليبي من المواد المستوردة والتي كانت تصرف من خلال فتح اعتمادات للتجار، وهذا ما أدى الى نشوء حالة حادة من المضاربة وتدهورا كبيرا في قيمة الدينار أمام العملات الأخرى، حيث لجأ بعض التجار الى شراء العملة الصعبة من السوق الموازي لتلبية الطلب على السلع التي يوردونها .
- 7 - زيادة الطلب على استعمال النقد المحلي وتداوله نتيجة ارتفاع أسعار السلع المختلفة، توازيا مع تدهور قيمة الدينار امام العملات الأخرى، ما أدى الى سحب كميات كبيرة من النقد المحلي من المصارف وتحولها في ايدي التجار وتداولها خارج المصارف (28 - 30) مليار دينار، وهذا أدى الى نقص في السيولة المالية النقدية لدى المصارف ونشوء مشكلة عدم توفرها للمواطنين.

8 - بروز ظاهرة الابتزاز المالي وخطف واحتجاز أصحاب رؤوس الأموال من قبل عصابات إجرامية منظمة، مقابل الحصول على فدي مالية مجزية! الامر الذي فاقم من ازمة عدم توفر السيولة نظرا لخوف أصحاب الأموال من الابتزاز وفقدانهم الثقة في التعامل مع المصارف نقديا وبالتالي عزوفهم عن الإيداع النقدي في المصارف.

الخلاصة : سقطت ليبيا في أحضان الفوضى السياسية والصراع الميداني بين الميليشيات العسكرية والتنظيمات المتطرفة والتي كانت بمثابة العدو الداخلي الذي ناهض تطور الدولة وتحقيق أهداف الرفاهية والنمو الاقتصادي وتخطيط طموحات الشعب الليبي ، وأدخلت على إثرها ليبيا أزمة اقتصادية تاريخية ترنحت فيها عائدات النفط وتناقصت بشكل مخيف ومتسارع لتشهد هبوط في عام 2016 عن عام 2011 ، هذه العامل وغيرها أسهم بشكل أساسي في تدهور الوضع الاقتصادي وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والبناء والتشييد وقطاع السياحة وتدهور قطاع التعليم والصحة فضلا عن تدهور مستوى إنتاج النفط نتج عنه انخفاض حاد في إجمالي الصادرات وتآكل الاحتياطي الأجنبي، لقد أسهمت كل تلك العوامل في انخفاض مستوى الناتج المحلي وتدهور مستوى معيشة السكان فضلا عن تدهور قيمة الدينار الليبي، الذي فقد جزء كبير من قيمته أمام العملات الأجنبية ، كما أسهم نقص السيولة في المصارف ولجوء المصارف والتجار إلى التعامل بالصكوك والتي تعتبر أوراق نقدية بديلة للعملة في كثير من الحالات وأدى ذلك بدوره إلى إنعاش السوق السوداء وتراجع القدرة الشرائية للمستهلك و اختفاء قسم كبير من السلع في السوق، مما أثرت سلباً في الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطنين خصوصاً من فئات الطبقة الوسطى، التي حملت على عاتقها الكثير من الديون مما هدد معظم تلك الفئة بالفقر والإفلاس فضلاً عن سوء الوضع الإنساني في البلد، الأمر الذي يجعل النظرة ضبابية للأفاق الاقتصادية المستقبلية في المدى المتوسط، مع الظروف المحيطة بالدولة نحتاج إلى عودة تصدير النفط بسرعة قصوى وتوجيه الموارد الاقتصادية بالطريقة السليمة، وإرساء استراتيجية لنبذ العنف ونزع السلاح ونشر السلام وإصلاح قطاع الدفاع والأمن علاوةً على الاتفاق والإصلاح

وتتمثل الحوافز بصفة عامة في الاساليب التي يعتمد عليها للتأثير في سلوك الافراد او الجماعات على السواء غاية الامر ان اساليب التحفيز تتنوع ، فقد تكون الحوافز ايجابية او يطلق عليها احيانا حوافز تخفيض القلق وتهدف إلى رفع الكفاءة الانتاجية وتحسين الاداء من خلال مدخل التشجيع والاثابة الذي يشجع الفرد على ان يسلك سلوكاً معيناً، كما قد تكون حوافز سلبية وهي التي يطلق عليها حوافز التهديد، والتي تسعى إلى التأثير في سلوك الفرد من خلال مدخل العقاب والردع والتخويف.

والآية تشتمل على كلا النوعين فهي تتبع اسلوب التحفيز الايجابي بالحث والتشجيع على العمل الجدي والملازمة فيه وكذلك الامر تتبع اسلوب التحفيز السلبي عن طريق الامر بالإقلال من الاستهلاك وترشيده، وهو بمفهوم المخالفة التخويف من مغبة الاستهلاك الزائد عن الحاجة. وسياسة التحفيز الانتاجية تتضمن مسألتين في غاية الاهمية وقد اشتملت عليهما الآية الكريمة وهما :

1 - مسألة الانتاج كماً ونوعاً ، او ماذا ينتج المجتمع وفرع علم الاقتصاد المختص بدراسة هذه المسألة هو نظرية الثمن.

ويمكن القول بان الآية الكريمة اشارت اليها في سياقها وذلك بلفظ «تزرعون» إذ تمثل الزراعة المحور الرئيسي لعجلة النشاط الاقتصادي آنذاك.

ولا تخفى اهمية النشاط الزراعي (على الرغم من انه لا يحتل نفس المكانة بالنسبة للاقتصاد المعاصر) فهو صمام الامان بالنسبة لقضية الامن الغذائي للمجتمعات اضافة لذلك فهو مصدر رئيسي للمواد الاولية في الصناعات المختلفة.

2 - مسألة الفن الانتاجي او كيف ينتج المجتمع الانتاج الممكن والمرغوب فيه وفرع علم الاقتصاد الذي يهتم بهذه المسألة هو نظرية الانتاج وقد اشارت اليها الآية في سياقها وذلك بلفظ «دأباً» إذ الدأب يقتضي العمل الجاد والملازمة والاستمرارية فيه وبالتالي شحذ القدرات واعمال الطاقات وتحفيز الافراد للاستفادة بكل الامكانيات المتاحة مادية كانت ام بشرية وصولاً إلى اعلى كفاءة انتاجية ممكنة ومرغوبة فيها لمواجهة الاحتياجات المتزايدة .

- مسألة التوزيع بين افراد المجتمع او على من سيوزع الانتاج وعلى أي أساس؟ وفرع علم الاقتصاد الذي تقع في نطاقه هذه المسألة هو نظرية التوزيع ، فلفظ «حصدتم، ذروه، تأكلون»، كلها بصيغة الجمع وبالتالي يكون المخاطبون هم افراد المجتمع ككل هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانه من المعلوم انه في الحالات التي تمر فيها المجتمعات بأزمات اقتصادية فانه ولا بد من مراعاة الفروق الطبقية ومحاولة التقليل بينها، ومراعاة الاختلافات الاجتماعية واحتياجاتها والتوزيع بشكل يتناسب مع الكافة.

فكما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري قوله "أن الأشعريين اذا ارملوا في الغزو، او قل طعام عيالهم في المدينة ، حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم بالسوية فهم مني وأنا منهم".

ان البشر بسبب اختلاف فنون الانتاج التي ينتجون بها وبسبب مستوياتهم في المهارة والجدية في النشاط الاقتصادي لا بد وان يتمايزوا في الرزق، اي بثمرات العمل المتحققة خلال ممارستهم لحق الانتفاع بوسائل الانتاج ولكن الناتج المتحقق في العمليات الانتاجية للواحد وللجموع لا بد وان يجري توزيعه بشكل اجتماعي وليس للفرد ان يستأثر به لوحده.

- مسألة الكفاءة الاقتصادية انتاجا وتوزيعا او على اي مستوى من الكفاءة يستخدم المجتمع موارده الاقتصادية في الانتاج وفي توزيع ما أنتج؟ وفرع علم الاقتصاد الذي يتناول هذه المسألة هو اقتصاديات الرفاهية.

وهذه المسألة يعالجها تمازج سياسات التحفيز الانتاجي، الادخار، ترشيد الاستهلاك، اذ بهذا التمازج يتحسن الانتاج على الصعيدين الكمي والنوعي ما ينعكس بدوره على عملية التوزيع انعكاسا ايجابيا لوجود وفرة في الانتاج تساعد في عملية التوزيع على تلبية متطلبات افراد المجتمع وبالتالي رفع درجة الكفاءة الاقتصادية سواء من الناحية الانتاجية ام من الناحية التوزيعية.

- مسألة التشغيل الكامل او كيف يستغل المجتمع كل ما لديه من موارد اقتصادية؟ وفرع علم الاقتصاد الذي يقوم بدراسة هذه المسألة هو نظرية التشغيل والنقود.

يقول خالد بو حليقة مدير مشروع الكفرة الإنتاجي إلى (مراسلون) إنهم حالياً يعملون بنظام الطلبيات، حيث تمكنوا من تغطية احتياجات مدينة الكفرة وما جاورها بالكامل، بقدرة إنتاجية بلغت 3000 طن من القمح يومياً، تغطي مناطق الكفرة وتازربو واجخرة وجالو واجدايا من الدقيق وأعلاف الأغنام وكذلك المحاصيل المرافقة مثل الفول والبازلاء.

مشروع الكفرة الإنتاجي حسب هو مشروع قديم تأسس منذ ستينيات القرن الماضي أي من عهد المملكة، وكان يخطط له أن ينتج 50 ألف طن من القمح يومياً للاستهلاك المحلي والتصدير، ولكنه تعرض للإهمال ولم تصرف له الميزانيات ليستمر في العمل، فتوقف مثل غيره من المشاريع .

وبسبب بعد المدينة التي تقع على بعد حوالي 1000 كلم عن الساحل الشمالي، وظروف الحرب بعد الثورة قام مسؤولوها بمخاطبة الحكومات المتعاقبة لإعادة إحياء المشروع لكن دون جدوى، يقول بو حليقة "قررنا أخيراً خوض مغامرة الزراعة بالمشروع وكانت النتائج جيدة والإنتاج مشجع، وتمكنا في النهاية من بيع القمح بسعر موحد مع سعر الدولة حيث بعنا قنطار الدقيق بـ 60 دينار بينما كان يباع بـ 80 في مدن أخرى".

يؤكد بو حليقة أنهم قرروا أن يبيعوا القمح بالسعر المدعوم فقط ليؤكدوا أن الإنتاج المحلي يمكن أن يوفر مبالغ طائلة تدفعها الدولة في دعم الدقيق وبيعه للمواطن بسعر أقل من التكلفة، فيما يمكن أن تكون منطقة الكفرة والسرير مركزاً لإنتاج الحبوب يغطي احتياجات عدد كبير من المدن.

هذا المشروع شجع القائمين على مشروع السرير الجنوبي والشمالي لتكرار التجربة، وهو مشروع مشابه مهمل هو الآخر منذ عقود يبعد حوالي 600 كلم جنوباً عن مدينة بنغازي، ويحتوي على 265 دائرة زراعية، مساحة الدائرة الواحدة أكثر من 100 هكتار، وكانت إدارته موحدة مع مشروع الكفرة إلا أن الانقسام السياسي أدى لفصل الإدارة، وبدعم من الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا تمكن مشروع السرير من زراعة وإنتاج الشعير وأعلاف الحيوانات.

استخدام أنظمة الزراعة بدون تربة ليس له تأثير سلبي على نوعية الثمار والزهور المنتجة باستخدام هذه الأنظمة بل على العكس من ذلك، فإن التحكم الدقيق في المحاليل المغذية للنباتات قد يساهم في تحسين نوعية الثمار وخصوصاً الخضروات مثل الطماطم والشمام والخس ويساهم التحول من الزراعة المباشرة في التربة الى أنظمة الزراعة بدون تربة الى خفض في كمية المبيدات الحشرية وبقية الكيماويات المستخدمة في تعقيم و مكافحة آفات التربة. كما تساهم إعادة استخدام المحاليل المغذية في الأنظمة المغلقة في الحد من غسيل العناصر الغذائية مثل الفوسفور والنترات وتسربها الى باطن التربة وخفض تكاليف هذه الأنظمة وزيادة اقتصاداتها .

3 - ان العلاقات الانسانية بين الشعوب تساعدنا في كثير من الاحوال في حل الازمات كما هو حال ليبيا الان عندما حدث الحرب في 17 فبراير 2011 هاجروا الليبيون الى الشعوب المجاورة منها تونس واستقبلوا الشعب وفتحوا لهم بيوتهم وشاركوهم في حياتهم ومعيشتهم وكانوا خير عون لهم.

4 - بين سيدنا يوسف عليه السلام ان التوزيع الغلات علي الناس يستلزم عملية تقسيم وهو نظام البطاقات الاسرية المعمول بها حالياً ، هذه البطاقات تحدد قيمة السلعة التي تم شرائها وتحارب الاحتكار .

ان هذه البطاقات تم تنفيذها في ليبيا من سنوات الثمانيات وتسمى بالكتيب الجمعيات التعاونية وهذه الجمعيات تعطي لكل اسرة بطاقة خاصة بها وكل شهر يأخذ من الجمعية السلع الغذائية المهمة وتسجل هذه السلع في البطاقة وهي تساعد الشعب من ناحية السعر المناسب وتوازن بين دخل الفرد وتحارب الاحتكار عن طريق التجار ، ولكن توقف العمل بها قبل حدوث ثورة 17 فبراير 2011 لظروف مجهولة ، وسوف نقوم بإعادة تنظيمها والعمل بها بعد موافقة الوزارة الليبية .

الإنتاج الزراعي في ليبيا يعتمد بشكل كبير على العوامل المناخية مثل التغيرات في سقوط الامطار والاختلاف الشديد في درجات الحرارة تؤثر بشكل كبير على إنتاج الغذاء ، ومعظم المحاصيل المنتجة في ليبيا تعتمد بشكل بسيط على التقنية الزراعية ، وبالتالي تكون حساسة بشكل كبير للعوامل البيئية ، ولدفع عجلة التنمية الزراعية في ليبيا يجب مراعاة عدة نقاط وهي :

- تسهيل منح القروض والإعانات الزراعية عن طريق المصارف الزراعية وفقاً لآجالها المختلفة لأهميتها في تمويل عمليات التنمية الزراعية في ليبيا .
- العمل على زيادة مقدار الإستثمارات الزراعية الموجهة لقطاع الزراعة حتي يتمكن من تحقيق أعلي كفاءة ممكنة من إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة لديه.
- ضرورة تشجيع الإستثمار في المشروعات الزراعية لكي تقوم بدورها الرائد في التنمية الزراعية.
- مراعاة التنمية المكانية وزيادة الإهتمام بالقرى والمناطق الريفية، حتى لا تحدث هجرة للعمالة الزراعية إلى القطاعات الاقتصادية المنافسة للقطاع الزراعي ، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي ويؤدي لإنخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة تشجيع إقامة المشاريع الزراعية وخاصة في مجال تربية الدواجن والأبقار، وإنشاء المشاتل والصوبات الزراعية بهدف رفع نسب التوظيف وخفض نسبة البطالة.
- العمل على تطوير البحوث والتجارب الزراعية وإقامة دورات تدريبية للعاملين في القطاع الزراعي .
- ضرورة أن تبني الخطط القومية على زيادة مساحة الأراضي المستصلحة لضمان زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تبني استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الانتاج الزراعي.
- العمل على حماية الأراضي الزراعية من التعديات السكانية والعمرانية.
- البحث عن مصادر بديلة للمياه العذبة كزيادة الاستفادة من المياه الجوفية ونشر طرق الري الحديثة التي تساعد في تقليل فاقد المياه .
- العمل على وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي .
- وضع سياسات تشجيعية لزراعة المحاصيل والحبوب الإستراتيجية مثل القمح من خلال إنشاء صندوق لدعم تلك المحاصيل وإعطاء هذه المحاصيل ميزة نسبية تمكنها من منافسة المحاصيل الأخرى التقليدية مما يعمل على زيادة المخزون الإستراتيجي من تلك المحاصيل.

- أبو علي، محمد سلطان ، المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وحلها الاسلامي ، المملكة العربية السعودية : المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز ط 4 ، 1401هـ - 1981م.
- أحمد، أحمد إبراهيم ، ادارة الازمات التعليمية الاسباب والعلاج ،مصر : دار الفكر العربي ، 2008م.
- أحمد، أحمد إبراهيم- نيللي السيد عاشور ، الادارة التربوية علم وفن التخطيط المنظومي الناجح ، المملكة العربية السعودية : دار الزهراء للنشر والتوزيع ، 2013 م.
- أحمد، نوفل ، سورة يوسف دراسة تحليلية ، الاردن : دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1409هـ - 1989 م .
- ارنولد، دانييل ، تحليل الازمات الاقتصادية للأمس واليوم ، ترجمة : عبد الامير شمس الدين ، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1992م .
- الامين، عبد الوهاب - زكريا عبدالحميد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الكويت : دار المعرفة ، الجزء الثاني ، 1983م.
- بخاري (ال)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح ، مصر: مطابع دار الشعب ، ج 4 . بشير محمد موفق لطفي ، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي ، الاردن : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2012 م .
- بصفر، عبدالله بن علي ،عبر ودلالات من سورة يوسف ، المملكة العربية السعودية : دار نور المكتبات ، ط 1 ، 1426هـ - 2005م.
- تميمي (ال)، حسين عبدالله ، إدارة الإنتاج والعمليات (عمان - الاردن : دار الفكر للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1998م.
- جعويني (ال)، احمد حافظ ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مصر : مكتبة عين شمس ، 1974 م .

- سعدي (ال)، عبدالرحمن بن ناصر، فوائد مستنبطة من قصة يوسف ، تحقيق : أشرف عبدالمقصود ، المملكة العربية السعودية : مكتبة أضواء السلف ، ط 1 ، 2000م .
- شرف، عبدالعزيز طريح ، جغرافيا ليبيا ، مصر: منشأة المعارف ، 1963م .
- شعلان (ال)، فهد احمد ، ادارة الازمات ، الاسس -المراحل - الاليات , المملكة العربية السعودية: اكااديمية نائف العربية الامنية , 2002م .
- شلي، أبوزيد ، تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي ، مصر: مكتبة وهبه ، د ط ، 1433هـ - 2012م .
- شهري (ال)، عبدالهادي ، استراتيجيات الخطاب مقارنة تداولية ، بيروت - لبنان : دار الكتاب الجديد، 2004 م.
- شومان منذر ، الاعلام والازمات - مدخل نظري وممارسات عملية ، مصر : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2003م .
- شيخ (ال)، سوسن سالم ، إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام ، مصر : دار النشر للجامعات ، ط 1 ، 1424هـ - 2003م .
- صلاحي (ال)، علي محمد ، فقه النصر والتمكين في القرآن الكريم ، لبنان : دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 5 ، 1430هـ - 2009م.
- ضامن (ال)، منذر، أساسيات البحث العلمي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 1 1427هـ .
- ضبع (ال)، رفعت عارف ، إدارة الازمات ، مصر: المكتب المصري للمطبوعات ، 2015م.
- طريفي (ال)، عبد الطريفي ، الاقتصاد الاسلامي - اسس ومبادي واهداف ، المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي ، ط 11 ، 2009م .
- طهماز، عبدالحמיד محمود ، الوحي والنبوة والعلم في سورة يوسف ، سوريا : دار القلم للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1410هـ - 1990م .

- عباس، صلاح ، ادارة الازمات في المنشآت التجارية ، مصر : مؤسسة شباب الجامعة ، 2002م .
- عبد الحافظ، السيد البدوي ، إدارة الاسواق المالية نظرة معاصرة ، مصر : دار الفكر العربي ، 1999م.
- عبود، صامويل ، الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984م.
- عبيدات، محمد ، محمد أبو نصار ، عقلة مبيضين ، منهجية البحث العلمي - القواعد والمراحل والتطبيقات ، الاردن : دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، 1999م .
- عساف (ال)، صالح بن حمدان ، المدخل الي البحث في العلوم السلوكية ، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان ، الطبعة الاولى ، 1416هـ - 1995م .
- عساف (ال)، عبدالمعطي ، مبادئ الادارة العامة ، عمان : دار زهران لنشر والتوزيع ، 2009م .
- علي، عبدالمعتم السيد ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، العراق : مطبعة العاني ، ط 1 ، 1970م.
- عليوة، السيد ، ادارة الازمات والكوارث ، مصر : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 2002م.
- عمارة، رانيا محمود عمارة ، مبادي علم الاقتصاد ، مصر : مركز الدراسات العربية ، ط 1 ، 2018م .
- عمر، حسين ، الموسوعة الاقتصادية ، مصر : دار الفكر العربي ، الطبعة الرابعة ، 1412هـ .
- _____ مبادئ المعرفة الاقتصادية ، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ط 1 ، 1989م.
- _____ موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مصر : مكتبة القاهرة الحديثة ، ط 2 ، 1967م .
- عناني (ال)، حمدي احمد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، مصر: الدار المصرية اللبنانية ، ط 1 ، 1995م.
- غالي (ال)، طاهر، استراتيجية الأعمال - مدخل تطبيقي ، الاردن : دار الثقافة، 2006م.

- مساعدة (ال)، ماجد عبد المهدي وآخرون ، مبادي علم الادارة ، الاردن: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع ، ط 1 ، 2013م.
- مشهداني (ال)، سعد سليمان ، مناهج البحث الاعلامي ، الامارات العربية المتحدة : دار الكتاب الجامعي ، ط 1 ، 1437هـ - 2017م.
- مصري (ال)، رفيق يونس ، التفسير الاقتصادي للقرآن الكريم، (دمشق - سوريا: دار القلم، ط 1، 1434هـ - 2013م).
- مودودي (ال)، ابو الاعلى ، الاسلام ومعضلات الاقتصاد ، لبنان : مؤسسة الرسالة ، د . ط ، 1401هـ - 1981م .
- ميداني (ال) ،عبدالرحمن حسن حنبكة ، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل ، (دمشق - سوريا : دار القلم ، ط 4 ، 1400هـ - 1980م).
- _____ ، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل ، (دمشق - سوريا : دار القلم ، ط 4 ، 1430هـ - 2009م).
- نجار(ال)، ابراهيم عبدالعزيز، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي والعالمي ، مصر: الدار الجامعية ، 2009م .
- نصار، أحمد محمد محمود ، مبادئ الاقتصاد الإسلامي ، الاردن : دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2010م .
- نصر، اياد ، سيكولوجية إدارة الازمات ، الامارات : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2007م.
- نوفل، احمد ، سورة يوسف دراسة تحليلية ، الاردن : دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1989م.
- هلاي (ال)، الهلاي الشريبي ، التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية ، مصر : دار الجامعة الجديدة ، 2008م .
- هوشيار، معروف ، التخطيط الاستراتيجي ، عمان - الاردن : دار وائل للنشر ، ط 1 ، 2009م.

- خضر، مريم امين ، "المحن والابتلاءات في سورتى يوسف والقصاص " ، دراسة ماجستير - الجامعة الاسلامية ، غزة - فلسطين ، 2011م .
- دحماني، مولود ، "أثر المخرجات العالقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي و محددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة تونس وليبيا " ، رسالة ماجستير - كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2017-2018م .
- زردمي، علاء الدين ، " التدخل الاجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي " رسالة ماجستير - جامعة محمد خيضر ، بسكرة - الجزائر ، 2013م .
- سهيلة، بن موسى ، " تأثير المتغيرات الخارجية على إعادة بناء الدولة في ليبيا ، رسالة ماجستير -- جامعة محمد بوضياف للحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2017م .
- صلاح الدين، طالبي ، " تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية - الأزمة الحالية وتداعياتها -- حالة الجزائر " (رسالة ماجستير-- كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2010م .
- عزام (ال)، عمر نايل محمد، " منهج التربية الاسلامية في ادارة الازمات " ، رسالة دكتوراه -- جامعة اليرموك ، الاردن ، 2010م .
- عسكر، أمين بجيت ، " التخطيط الاستراتيجي كأداة لتحسين معايير أداة البنوك التجارية في مصر " ، رسالة دكتوراه - جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، مصر ، 2006م .
- قاضي، شريفة أمين "الاحتلال الايطالي والمقاومة الليبية 1911م - 1951م " ، رسالة ماجستير -- جامعة محمد خيضر ، بسكرة - الجزائر ، 2015م .
- قديح، تيسير إبراهيم ، "التدخل الدولي الإنساني - دراسة حالة ليبيا 2011 " ، شهادة ماجستير - جامعة الازهر ، غزة - فلسطين ، 2013م .
- قرموط ، نائف شعبان عبدالله، " الادارة في قصة سيدنا يوسف عليه السلام " ، رسالة ماجستير - كلية اصول الدين الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2009م .

المراجع الأجنبية.

- Islamic economy as remedy to financial crisis, BBC " Monitoring Middle East, London: Nov 7, 2008.
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads>
- Financial crisis widens the appeal of Islamic finance, Dubai: Feb 2, 2009. <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads>
- Geoff Brien, UK Emergency Preparedness, A step in the Right Direction, Journal of International Affairs, , Vol 59, No. 2, P79, 2006.
- Jacques pavoine, les trois crises du xx^e siècle, Edition Ellipses, 1994 .
- Jeffrey Caponigro. "The Crisis Counseber: A step By Step Guide To Managing A Business Crisis" New York, .Contemporary Books 2000 .
- Oxford Dictionary London University Press, London 1988
- Stephen L. Slav in- Economics – Sixth edition – McGraw – Hill (New york) 2002
- Webester Dictionary, London University Press, London, 1993
- Wikipedia encyclopedia – nation Master Organization –2004.

131	18-7	لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْسَّائِلِينَ (7) إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ وَعَصِيْبَةُ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (8) أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ (9) قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ (10) قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ (11) أَرْسَلْهُ مَعَنَا غَدًا يَزْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (12) قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ (13) قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ (14) فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (15) وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ (16) قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ (17) وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِّرْ جَمِيلًا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ (18)
146	20	وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ (20)
84	22	وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (22)
91	24	وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ (24)
94	33	قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ (33)
99	45-43	وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَقْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ (43) قَالُوا أَصْنَعَاتُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ (44) وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (45)
5	49-46	يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُّوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نُحْصُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ (49)
70	54	وَقَالَ الْمَلِكُ انْتُونِي بِهِ اسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدِينَا مَكِينٌ أَمِينٌ (54)
114	55	قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمَ (55)
116	56	كَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَنبُؤًا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (56)
101	60-58	وَجَاءَ إِخْوَهُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ (58) وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ قَالَ انْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أَوْفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ (59) فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ (60)
117	62	وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (62)

148	63	فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَكْتُلْ وَأِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (63)
148	65	وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانًا وَتَزِدَادُ كَيْلٍ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ (65)
145	67	وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنكُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ (67)
244	75-70	فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَابَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذِنَ مُؤَدِّنَ أَيُّهَا الْعَبِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ (70) قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ (71) قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ (72) قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ (73) قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ (74) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (75)
117	78-76	فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ (76) قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلٍ فَأَسْرَهَا يُّوسُفَ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ (77) قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَخَدْنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ (78)
102	82	وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ (82)
68	88	فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلْنَا الضَّرَّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُرْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ (88)
97	92-89	قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ (89) قَالُوا أَنتَكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (90) قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكْنَا اللَّهَ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِبِينَ (91) قَالَ لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَعْفُورَ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ (92)
79	101	رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ (101)
92	111	لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ
النحل		
3	89	وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ (89)
الإسراء		
81	16	وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا (16)
63	29	وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا (29)

3	82	وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا (82)
طه		
86	114	فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا (114)
الانبياء		
4	35	كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبَلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ (35)
الفرقان		
62	67	وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (67)
القصص		
84	26	قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (26)
لقمان		
62	19	وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ (19)
ص		
2	29	كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ (29)
غافر		
92	34	لَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكِّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ نَبْعَثَ اللَّهَ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ (34)
الشورى		
81	27	وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ نُنزِّلُ بَقْدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ (27)
محمد		
11	24	أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا (24)
الصف		
84	3-2	أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (2) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (3)
العصر		
77	3-1	وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (3)

